الفصل الرابع

وجوه الجزم

تمهيد

قال الخليلُ : "الجزمُ اثنا عشر وجهًا : جزمٌ بالأمرِ ، وجزمٌ بالنّهيِ ، وجزمٌ بجوابِ الأمرِ ، والنّهي بغيرِ فاءٍ ، وجزم بالمجازاة ، وجزمٌ بخبر المجازاة وجزم بلم وأخواتها ، وجزم على البنية ، وجزم برد حركة الإعراب على ما قبلها وجزم بالدعاء ، وقد يجزمون بلن وأخواتها ، وجزم بالحذف . وعلامات الجزم خمس : السكون والضمة والكسرة والفتحة وإسقاط النّون ، فالسكون : لم يخرجْ والضمة : لم يدعُ ولم يغزُ ، والكسرة : لم يقضِ ولم يرمِ ، والفتحة : لم يتهادَ ولم يتصابَ ، وسقوط النّون : لم يخرجا في الاثنين ، ولم يخرجوا في الجميع [1] .

والجزم في اللغة أصله القطع ، يُقال جزمتُ الشيءَ ، أي : قطعته [2] ، ومنه جاء المعنى الاصطلاحي ، وهو قطع حركة الكلمة ، ثم جُعل منه ما كان بحذف حرفٍ على هذا ، وسُمّيت أدوات الجزم بذلك ؛ لأنّها تقطع من الفعل حركةً أو حرفًا ومنها ما يجزم فعلاً واحدًا ، ومنها ما يجزم فعلين ، ومنها ما هو حرف ، ومنها ما هو اسم ، ومنها ما هو مُختَلف فيها بين أسميتها وحرفيّتها ، وللجزم علاماته والتي أوّلها السّكون في الأفعال الصحيحة الآخر غير المُسندة إلى الضمائر وحذف حرف العلّة من آخر الأفعال المعتلة ، وحذف النون من الأفعال الخمسة [3]

والجزم هو نظير الخفض في الأسماء ؛ لأنّ الجَرَّ يخصُّ الأسماءَ أمّا ، الجزم فهو خاصٌّ بالأفعال ، والحروف التي تجزم خمسةٌ : لَمْ ولَمّا ولا في النّهي واللام في الأمر وإنْ التي للجزاء ، وهذه الحروفُ تنقسم قسمين : فأربعة منها لا يقع موقعَها غيرُها ولا تحذف من الكلام إذا أريدت وهي : لَمْ وَلمَّا و(لا) النّهي ولامُ الأمر[4].

1- ينظر الجمل في النحو : 190 .

2- ينظر لسان العرب مادة (جزم) : 12 / 79 .

3- يُنظر الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، تحقيق : مازن المبارك دار النفائس ، لبنان ، 1982 ، ط 4 : 93 – 94 .

4- ينظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 2 / 146 – 156 .

وذكر ابن الخشّاب أنّ امتناع الأسماء من أن تنجزم ؛ فلأنّ الجزمَ يكون بحروفٍ موضوعةٍ لمعان تصحُّ في الأفعال ، ولا تصح في الأسماء كالشرط والأمر والنّهي فلما امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذ كانت لا تصحُّ معانيها فيها امتنع انجزامها ؛ لأنّ الجزم تأثير، ولا يكون تأثير من غير مؤثّر [1].

وهذا ما ذهب إليه الشاطبي بقوله : إنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وقد ثبت في حروف الجر أنّها إنّما تعمل ظاهرة ، فكذلك حروف الجزم. وما جاء من ذلك مخالفا للقاعدة فهو شاذ [2] .

1- ينظر المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب : 1 / 52 .
2- ينظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي : 6 / 97 .

المبحث الأوّل

ما ورد من الشواهد مجزوماً بعامل

1-الجزم بِجَوَاب الأمر وَالنَّهْي وأخواتهما بِغَيْر فَاء

2-الجزم بالمجازاة وخبرها

مبحث الجزم بجواب الأمر والنّهي وأخواتهما بغير فاء

وقد مثّل له الخليل بقوله " : أكرمْ زيدًا يكرمْك ، لا تشتمْ زيدًا يشتمْك ، تعلّمِ العلمَ ينفعْكَ "[1] .

واستشهد الخليل بقول عمرو بن امرئ القيس :

يا مالِ فالحقُّ عنده فقِفُوا ***تَؤتَوْنَ فيه الوفاءَ فَاعْتَرِفوا [2]

وهناك روايات غير هذه للبيت وسأكتفي بالرّواية التي أوردها سيبويه وهي :

يا مالِ والحقُّ عنده فقِفُوا ***تَؤتَوْنَ فيه الوفاءَ مُعْتَرَفَا[3]

الشاهد عند السيرافي : رفع (تؤتون) والصحيح جزمها بجواب الطلب (لقفوا) ولكن قدّر عاملاً محذوفاً وهو: (إنّكم تؤتون) [4] . وهذا رأي الخليل وسيبويه فعلة الرّفع عندهما في(تؤتون) بتقدير : إنّكم تؤتون ولولا ذلك لقال : تؤتوا بحذف النّون ؛ لأنّه مجزوم بجواب الأمر[5] .كما استشهد الخليل بقول صفوان الكناني : **كونوا كَمن آسَى أخاه بنفسه *** نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانَا** [6]

والرّواية الثّانية لصدر البيت : **فكونوا كَمن واسَى أخاه بنفسه *****"[7]

كأنّه قال : " كونوا هكذا إنّا نعيش جميعًا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا ، وزعم الخليل أنّه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا كأنّه قال : كونوا نعيش جميعًا أو نموت كلانا "[8] .

1- ينظر الجمل في النّحو للخليل : 193 .

2- البيت من المنسرح لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 5 / 8 .

3- يُنظر الكتاب : 3 / 96 .

4- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 12 .

5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 193 ، والكتاب : 3 / 96 .

6- البيت من الكامل منسوب لصفوان بن محرث الكناني ، ولمعروف الدّبيري . يُنظر الكتاب : 3 / 97 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 112 .

7- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 3 / 256 .

8- الكتاب : 3 / 97 .

قال أبو علي: " (نعيشُ) على القول الأوّل رفعٌ بأنّه خبرُ مبتدأ، وعلى القول الثاني نَصْبٌ بخبر كان ، وخبرُ كان على القول الأول (كمَنْ آسَى) ، وعلى القول الثاني (كَمَنْ) لغْوٌ غيرُ مُستقِرّ "[1] .

ومن شواهد الخليل في هذا المبحث كذلك قول الأعشى :

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا * أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل** [2]

والشاهد فيه: رفع (تنزلون) عطفا على معنى (أن تركبوا) وهو المسمّى عطف التوهم ؛ لأنّ معناه: أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ، وهذا مذهب الخليل وحمله يونس على القطع ، والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون " [3]

قال أبو علي : "جعل الخبر كأنّه وقع موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون؟، وإنّما جاز أنْ ينوي بالجزاء الاستفهامَ، لأنّه غيرُ واجب، كما أنَّ الجزاء غيرُ واجب، وأنَّ الاستفهام قد يُجابُ كما يُجاب الشَّرْطُ "[4] .

وقد جمع البغدادي مجموعة من آراء العلماء حول هذا البيت منها : رأي الأعلم الشنتمري الذي قال : الشاهد في رفع (تنزلون) حملاً على معنى إن تركبوا ؛ لأنّ معناه ومعنى أتركبون متقارب . وكأنّه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ، وهذا ما ذهب إليه الخليلُ وسيبويه .

أمّا يونس فقد حمّله على القطع والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون . وهذا أسهل في اللفظ والأول أصحُّ في المعنى والنظم ، والخليل ممّن يأخذ بصحة المعاني ولا يُبالي باختلال الألفاظ ، أمّا ابنُ عصفور فقد اقتصر على مذهب الخليل وخصّه بالضرورة قال : ألا ترى أنّ تنزلون حكمه أن تحذف منه النّون للجزم لأنّه معطوف على الفعل

1- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي : 2 / 205 .

2- البيت من البسيط للأعشى من قصيدته المشهورة : (ودّع هريرة) . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 2 / 284 .

3- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : 8 / 4187 .

4- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي : 2 / 167 .

المجزوم بأداة الشرط وهو تركبوا ؟ لكنّه اضطر إلى رفعه بالنّون فاستعمل الرّفع بدل الجزم حملاً على (أتركبون) المتضمّن معنى إن تركبوا لأنّ ؛ الفعل المُستَفهم عنه جائزٌ فيه أن يضمن معنى الشرط إلا أنّ ما حمل عليه رفع تنزلون لا يحوج إلى اللفظ [1] .

1- يُنظر الخزانة للبغدادي : 8 / 554 ــ555 .

مبحث الجزم بالمجازاة وخبرها

ومن شواهد الخليل الشّعريّة في هذه المسألة قول النّابغة الذبياني :

فإن يقدرعليك أبو قبيس * يمط بك المعيشة في هوان**

وتُخْضَبُ لِحْيَةٌ غَدَرَتْ وخانَتْ * بأحْمَرَ منْ نَجِيعِ الجَوْفِ آنِ**[1]

والشّاهد في البيت قوله : (يمط) فجوزوا فيه الرّفع والنّصب والجزم [2] .

قال الخليل : " وكل ما كان على هذا المثال يجوز فيه الرّفع والنّصب وإذا أظهرت التضعيف جزمت مثل : امطط امدد فإذا لم تظهر التضعيف قلت : مطّ مدّ وكذلك تخضب على ما فسرته لك على أنّه يرفع وينصب ويجزم "[3] ، وهذا ما ذهب إليه الأنباري إذ جوّز هو الآخر في (يمط) الضم والفتح وأضاف الكسر[4] .

كما استشهد الخليل غي هذا الباب بقول الشّاعر :

فإن لم أصدق ظنهم بتيقّن * فلا سقتِ الأوصال مني الرواعد**

ويعلم أعدائي من الناس أنّني * أنا الفارس الحامي الذمار المذاود** [5]

والرّواية الثانية للبيتين :

فإنْ لم أُحقِّقْ ظنَّهم بتيقُّنٍ * فلا سقتِ الأوصالَ منّي الرَّواعدُ**

ويعلَم أكفائي من النَّاس أنَّني* أنا الفارسُ الحامِي الذِّمارَ المُناجدُ**[6]

والشاهد قوله : (ويعلم) ويجوز فيها الرّفع على الاستئناف، والنّصب بأن مضمرة بعد الواو. والجزم بالعطف على جواب الشرط [7] .

1- البيتان من الوافر للنابغة الذبياني . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 8 / 144 .
2- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 196 ..
3- المصدر السّابق ، الصفحةُ نفسها .
4- يُنظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري : 408 .
5-البيتان لحسّان بن ثابت الأنصاري . يُنظر شرح الشواهد الشعريّة لمحمد حسن شرّاب : 1 / 275 .
6- يُنظر الأشباه والنظائر لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، در الكتب العلمية ، 1411هـ ، ط1 : 1 / 116
7- يُنظر شرح الشواهد الشعريّة لمحمد حسن شرّاب : 1 / 275 .

وقد أجاز النّحاةُ في الفعل المضارع المُبدل من جواب الشرط الجزم والرّفع ، إذ يرى ابنُ يعيش أنّه إذا دخل الفعلُ المضارعُ بين الشرطِ والجزاءِ يكون على وجهين : أحدهما مرفوع لا غير ، والآخر يدخل بين المجزومين ، وتكون في هذه الحال مُخيّرًا بين الجزم على البدل من الأوّل ، أو الرّفع على الحال ، فأمّا ما يكون رفعًا لا غير ، فأن يكون الفعل الدّاخل بين الفعلين ليس من معنى الفعل فلا يكون بدلاً منه وذلك مثل:(إن تأتنا تسألنا نعطيك) لاَ يَحْسُنُ في ذلك الأمر غير الرّفع ؛ لأنّ (تسأل) ليس من الإتيان فهو في موضع الحال ، كأنّه قال : إن تأتنا ضاحكًا ، فإن أبدلته منه على أنّه بدل غلط لم يمتنع كأنّك أردت الثاني فسبق لسانك إلى الأوّل فأبدلته منه [1] .

كما استشهد الخليل بقول عُبيد الله بن الحر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا * تَجِدْ حَطَباً جزلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا** [2]

والشاهد فيه قوله : (متى تأتنا تجد) ، ومها فعل الشرط وجوابه ، وقوله تلمم : فعل مضارع مجزوم ؛ لأنّه بدل من فعل الشرط ، ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز [3] .

قال الخليل : " ومجازه : متى تأتنا متى تلمم بنا على البدل والإلمام : هو الإتيان وقال تأجج نصبًا ولم يقل تأججت ، والنّار مؤنثة وإنّما أراد وقودًا أو لهبا لأنّ المذكر يغلب المؤنث " [4] .

وذهب سيبويه إلى أنّ (تلمم) بدلٌ من الفعل الأول وهذا ما ذهب إليه الكثير من النّحاة كالزّمخشري ، والأنباري [5] ، واشترط عبّاس حسن لجزم الفعل على البدل أن

1- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 7 / 53 .

2- البيت من الطويل وهو لعبيد الله بن الحر وقد سبق الاستشهاد به في (وجوه الرّفع) . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 2 / 5 .

3- يُنظر شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 1 / 231 .

4- الجمل في النحو للخليل : 197.

5- يُنظر الكتاب : 3 / 86 ، والإنصاف للأنباري : 2 / 584 ، والمفصّل للزّمخشري : 336 .

يتوسط المضارع بين جملتي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحدُ أحرف العطف المحدّدة ، وتُعرب جملته في الغالب حالاً [1] .

كما استشهد الخليل بقول الشاعر :

متى تأته تعْشو إلى ضَوْء نارِه * تَجِدْ خَيرَ نارٍ، عِنْدها خيرُ مُوقِدِ** [2]

والشاهد في البيت قوله : متى تأته – تجد – حيث جزم بـ(متى) فعلين وهما : تأته وتجد[3] .

وقد أجاز الفرّاء رفع الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط ، وجوابه أو بعدهما على أرادة معنى الحال فرفع (تعشو) على معنى عاشيًا ، أي : متى تأته عاشياً[4].

وقال المبرّد : هذا باب ما يرتفع بين المجزوميْن وما يمتنع من ذلك ، كما في قولك : إن تأتنا تسألنا نعطك ،أي : إن تأتينا سائلا ويعني بكلامه ارتفاع الفعل المضارع (تعشو) بين الفعلين المجزومين (تأته) و(تجد) [5].

وذكر السيرافي أنّ ما ينجزم بين المجزومين قولنا : إن تأتني ثم تسألني أعطك وإن تأتني فتسألني أعطك ، وإن تأتني وتسألني أعطك وذاك ؛ لأنّ هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول ، ويجوز في ذا الفعل الرفع ، وإنّما كان الرفع في قوله: (متى تأته تعشو) ؛ لأنّه في موضع عاش ، كأنّه قال: متى تأته عاشيًا ولو قلت: متى تأته وعاشيًا كان محالا. وإنما أمرهن أن يشركن بين الأول والآخر" [6] .

1- يُنظر النّحو الوافي لعبّاس حسن : 4 / 479 .

2- البيتٌ للحطيئة من الطّويل. يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 877 ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الشّاهد في باب المرفوعات .

3- يُنظر شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 1 / 308 .

4- يُنظر معاني القرآن للفرّاء : 2 / 273 .

5- يُنظر المقتضب للمبرّد : 2 / 65 .

6-شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 3 / 286 .

ويرى الزّمخشري أنّ قولك : إن تأتني تسألني أعطك ، وإن تأتني تمشي أمش معك في هذه الحال ترفع المتوسط [1] ، وجوّز الرّضي في مثله البدل ؛ لأنّ الثّاني من جنس الأول[2] .

ومن شواهد الخليل كذلك قول الشّاعر :

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ * إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ** [3]

والشاهد فيه قوله: "إن يُصرع .. تُصرعُ": حيث رفع (تصرع) على تقدير الفاء أو على تقدير: "إنَّكَ تُصرعُ إن يصرعْ أخوك" [4].

قال الخليل : " يريد : إنّك تصرع إن يصرع أخوك فقدّم وأخّر" [5] ، وعلّل ابنُ السرّاج رفع الفعل بالقول : " أي : أنَّكَ تصرعُ إنْ يصرعْ أخوكَ " [6] ، وذكر الأنباري بأنّ الكوفيين احتجّوا بأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مُقدمًا على إن كقولك أضرب إن تضرب ، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا ، إلا أنّه لمّا أُخّر انجزمَ بالجوار على ما بيّنا وإن كان من حقه أن يكون مرفوعًا [7] .

ويرى السيوطي أنّه لو كان الشرط مضارعًا فرفعُ الجواب ضرورةٌ [8] .

أمّا البغدادي فيرى أنّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ، وجملة تصرع خبر إنّ والجملة دليل جزاء الشرط وجملة الشرط معترضةٌ بين المبتدأ والخبر [9].

1- يُنظر المفصّل للزّمخشري : 335 .
2- يُنظر شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 4 / 120 .
3- الرّجز لجرير بن عبدالله البجلي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 11 / 52 .
4- شرح المفصل لابن يعيش لابن يعيش : 5 / 110 .
5- الجمل في النحو للخليل : 198 .
6- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 2 / 193 .
7- يُنظر الإنصاف للأنباري : 2 / 623 .
8- يُنظر الهمع للسيوطي : 2 / 558 .
9- يُنظر الخزانة للبغدادي : 8 / 19 .

ومن شواهد الخليل كذلك قول الشّاعر :

ومَنْ يَميلُ أَمالَ السَّيفُ ذِرْوَتَه حيثُ ***التقَى مِن حِفَافي رأسِه الشَّعَرُ [1]

الشاهد فيه عند السيرافي : أنّه جعل (مَن) بمنزلة الذي ووصلها بـ (يميل) كأنّه قال: والذي يميل أمال السيف ذروته [2] ، فمن هنا عند الخليل كانت موصولية بمعنى (الذي) لذلك لم تؤثّر فيما بعدها .

وذكر سيبويه أنّه من القبيح أنْ تؤخّر الجزاء إذا جزم ما بعده فلما قبح ذلك حملوه على الذي ، ولو جزموه في هذا الموضع لحسن أن تقول : آتيك إن تأتني ، فإذا قلت آتي من أتاني فأنت بالخيار إن شئت كانت أتاني صلةً ، وإن شئت كانت بمنزلتها في إن[3] . واستشهد الخليل في هذا المبحث بقول الهذلي :

فقيل تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها * مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُهَا** [4]

الشاهد في البيت : رفعُ (يضيرها) ونوى به التقديم، كأنّه قال : لا يضيرها مَن يأتِها [5] .

قال ابنُ السرّاج : كأنّه قال : لا يضيرها من يأتها ولو أراد أن يحذف الفاء لجازَ وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والرّضي والبغدادي وغيرهم [6].

وذكر ابنُ النّاظم أنّ "الجوابَ متى صحّ يُجعل شرطًا وذلك إذا كان ماضيًا متصرّفًا مجردًا عن قد وغيرها ، أو مضارعًا مجردًا أو منفيًّا بـ(لا)،أو(لم) فالأكثر خُلوّه من الفاء، ويجوز اقترانه بها "[7].

1- البيت من البسيط وهو للفرزدق . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 276 .
2- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 91 .
3- يُنظر الكتاب : 3 / 70 .
4- البيت من الطويل لأبي ذُؤيب الهذليّ . يُنظر شرح الشواهد الشعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 491 .
5- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 181 .
6- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 2 / 193 ، وجمل الخليل : 199 ، والكتاب : 3 70 ، وشرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 4 / 100 ، والخزانة للبغدادي : 9 / 54 .
7- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : 1 / 498 .

ومن الشواهد التي ذكرها الخليل في هذا المبحث كذلك قول حسّان بن ثابت :

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها* والسيء بالسيء عند الله مثلان**[1]

والرّواية الثانية لعجُز البيت قوله :

***وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ** [2]

الشّاهد في البيت : حذفُ الفاء من جواب الشرط ، وكان ينبغي أن يقول : فالله يشكرها ، والمعنى : أنّه مَن فعل خيرًا شكره اللهُ عز وجل وضاعفه ، ومَن فعل سوْءاً فعل به مثله . ويُروى كذلك : من يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُهُ ولا شاهد فيه على هذه الرواية [3] .

ويؤكّد الفرّاء على أنّ الجزاءُ لابَّد له أن يُجاب بجزم مثله أو بالفاء ، فإن كان ما بعد الفاء حرفًا من حروف الاستئناف وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء . أمّا إذا كان فعلاً أوّله الياء أو التاء أو كان على جهة (فَعَلَ) أو(فَعلوا) لم يصلح فيه إضمار الفاء ؛ لأنّه يجزم إذا لم تكن الفاء ويرفع إذا أدخلت الفاء [4] .

وحذف الفاء من جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة الشّعريّة [5] .

ويرى بعضُ النّحاة أنّ من خصّ هذا الحذف بالشِّعر حادَ عن التحقيق ، وضيّق حيث لا تضييق [6] .

ويُوجب النحاةُ اقتران جواب الشرط بالفاء، ضمن شروطٍ ذكروها ، بقصد الرّبط بين الشّرط وجزائه [7] .

1-البيتٌ من البسيط، وقد نسبه سيبويه إلى حسّان بن ثابت ، ونسبه المبرّد إلى عبد الرّحمن بن حسّان، وقيل: لكعبِ بن مالك . يُنظر الكتاب : 3 / 65 ، والمقتضب للمبرّد : 2 / 72 .

2- يُنظر المُعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 8 / 207 .

3- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسّيرافي : 2 / 115 .

4- معاني القرآن للفرّاء: 1/ 475 – 476 .

5- يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي : 11 / 400 .

6- يُنظر العُدّة في إعراب العُمدَة لابن فرحون : 2 / 218 .

7- يُنظر شرح التصريح للأزهري : 2/ 249، ومعاني النحو للسّامرّائي : 4/ 105 .

وقد اختلفت مذاهب النّحاة الآخرين في هذا الشأن ، فبعضهم أجاز حذف الفاء في مثل هذا الموضع ، وبعضهم منعه ، فقال سيبويه : "وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أنّ أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلاّ معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يُشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبّهه بما يتكلّم به من الفعل"[1] فمذهب الخليل وسيبويه إجازةُ ذلك في الضّرورة الشعريّة فقط .

ومن النحاة الذين وافقوا الخليلَ وسيبويه فيما ذهبا اليه ، الزمخشري[2]، وابنُ يعيش[3] ، وكذلك ابن هشام [4] .

وفي المجازاة (بأين) استشهد الخليل بقول السّلولي :

أيْنَ تَصْرِفْ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدْنَا * نَصْرِفِ الْعِيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِي** [5]

وهناك روايتان اثنتان أُخريان لصدر البيت وهما قوله :

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُداةُ تَجِدْنَا ***

أين تَسْلُكُ بنا العُداةُ تَجِدْنا ***[6]

والشاهد فيه قوله : "أين تصرف ... تجدنا" حيث عملت "أين" عمل اسم الشرط الجازم، فجزمت فعلين مضارعين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه " [7] .

1- الكتاب : 3 / 64 .
2- يُنظر المفصّل للزّمخشري : 321.
3- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 9/ 12.
4- يُنظر أوضح المسالك: 3/ 193، ومُغني اللبيب لابن هشام : 1/ 122.
5- البيت من الخفيف نسبه سيبويه في الكتاب لابن همام السلولي . . يُنظر الكتاب : 3 / 58 .
6- يُنظر المُعجم المفصّل في شواهد العربيّة لإميل يعقوب : 5/ 205 ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي : 2 / 167 .
7- شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 134 .

وذكر ابنُ مالك أنّ حيثما وأين ، هما لتعميم الأمكنة ، ولا ينفكان عن الظرفية ويفترقان بأنّ (أين) لا تكون إلا شرطًا أو استفهامًا ، وإذا كانت شرطًا جزمت كما في البيت السّابق [1] .

واستشهد الخليلُ أيضًا بقول الأسود التّميمي :

أَلا هل لهذا الدَّهرِ من مُتَعَلّلِ * عن الناس مَهْماَ شاءَ بالناس يَفْعَلِ** [2]

الشاهد في البيت : نصب (شاء) ؛ لأنّها فعلٌ ماضٍ ، وجزم (يفعل) ؛لأنّه جواب المجازاة ، وقيل أنّ الفعل الماضي (شاء) في معنى (يشأ) [3] .

وذكر سيبويه أنّ قولك : إن تأتني فأُكرمُك أي : فأنا أكرمُك ، فلا بد هنا من رفع الفعل (فأكرمُك) إذا سكتّ عليه ؛ لأنّه جواب ، وعلةُ ارتفاعه ؛ أنّه مبنيٌّ على مبتدأ [4] ، فسيبويه يرى أنّه يمكن أن يُرفع الفعل المجزوم شرط السّكوت عليه كما مثّل لذلك .

ومن شواهد الخليل في مسائل المجازاة كذلك قول زهير بن أبي سُلمى :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ***يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ [5]

الشاهد فيه أنه رفع (يقولُ) ولم يجعله للشرط في اللفظ، وجعله في تقدير التقديم، كأنه قال: يقول: لا غائبُ مالي إنْ أتاه خليلُ [6] .

1- يُنظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك : 4 / 72 .
2- البيت من الطويل للأسود بن يعفر التميمي . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب 6 / 520 .
3- الجمل في النحو للخليل : 201 .
4- يُنظر الكتاب : 3 / 69 .
5- البيت من البسيط لزهير بن أبى سلمى . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 7 / 167 .
6- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 94 .

يرى الأنباري أنّ العلّة في رفع الفعل (يقولُ) في بيت زهير السّابق هي التقدير ولولا تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعًا ووجب أن يكون مجزومًا [1] .

وأوضح ابنُ يعيش أنّ الشاهد في بيت زهير رفعُ (يقولُ)، وهو الجواب ، أمّا الجزم فصحيحٌ ، وأمّا الرفع فقبيحٌ ، والذي جاء منه في الشعر متأوَّلٌ من قبيل الضرورة فقوله: (يقولُ لا غائب مالي ولا حرم) ، فسيبويه يتأوّله على إرادة التقديم ، كأنّ المعنى (يقول إن أتاه خليل). وقد استُضعف ، والجيّدُ أن يكون على إرادة الفاء فكأنّه قال: فيقول. والفاءُ قد تُحذف في الشعر [2] .

أمّا السيوطي فيقول : " يرفعُ الجوابُ جوازًا إن كان الشرط فعلا ماضيًا نحو : إن قام زيدٌ يقوم" [3] . ووافق عبّاس حسن السيوطي فيما ذهب إليه من أنّ الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزومًا. لكن يصحُّ جزمه ورفعه إن كان فعلُ الشرط ماضيًا لفظًا ومعنًى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم ، فكلا الضبطين حسن، ولكن الجزم أحسن [4] .

1- يُنظر الإنصاف للأنباري :2 / 225 - 226 .
2- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 5 / 109 ، والكتاب : 3 / 66 .
3- الهمع للسيوطي : 2 / 557 .
4- النحو الوافي لعبّاس حسن :4 / 474 .

المبحث الثّاني

ما ورد من الشواهد مجزوما لعلة عارضة

1-الجزم بلم وأخواتها

2-الجزم بالوقف

3-الجزم برد حركة الإعراب على ما قبلها

مبحث الجزم بلم وأخواتها

وهي حروفٌ تجزمُ الأفعالَ التي في أوائلها الزوائدُ الأربعُ ، فاعلم أنّ علامات الجزم بالضم والوقف والفتحة وإسقاط النّون والكسرة فالوقف مثل قولك : لم يخرجْ ولم يبرحْ وهو السكون ، والجزم بالضم لم يدعُ ولم يغزُ ، والجزم بالكسر لم يرمِ ولم يقضِ ، والجزم بالفتح لم يلقَ ولم يرضَ ، وإسقاط النون لم يخرجا ولم يخرجوا ، وربّما تركت هذه الواو والياء في موضع الجزم استخفافا قال الله تبارك وتعالى : ﴿**وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا**﴾[1]، أثبت الواو هاهنا ومحله الجزم لأنّه مخاطبة الواحد فيما ذكر لي بعض أهل المعرفة [2] .

واستشهد الخليل بقول عمرو بن العلاء :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً * مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ** [3]

والشاهد قوله : (لم تهجو)، فإنّه لم يجزم بحذف الواو، وخرجوه: أن الشاعر لم يحذف الواو عند الجزم اكتفاء بحذف الحركة عند جزم الصحيح الآخر، وقيل: إن الواو (لام الفعل) قد حذفت، وأن هذه الواو نشأت عن إشباع ضمة الجيم [4]

يرى ابنُ جني أنّ الشّاعرَ أراد : لم تهج بحذف الواو للجزم ثم أشبع ضمة الجيم فنشأت بعدها واو يهجو فيضم الواو ويجريها مجرى الصحيح ، فإذا جزم سكّنها فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من تهجو كما أسكن الآخر ياء يأتي في موضع الجزم [5] .

1-سورة الجن : الآية (18) .

2- يُنظر الجمل ي النحو للخليل : 202 .

3- البيت من البسيط نسبته بعض المصادر لأبى عمرو بن العلاء . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 4 / 391 .

4- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 2 / 62 .

5- يُنظر سر الصناعة لابن جني : 2 / 630 – 631 .

وذكر ابنُ يعيش أنّ الواوَ والياءَ تسقطان في الجزم ؛ لأنّهما قد نزلتا منزلةَ الضمّة من حيث كان سكونهما علامةً للرفع ، فحذفوهما للجزم كما تحذف الضمّة وربّما أثبتوهما في موضع الجزم [1] .

وأكّد أبوحيّان الأندلسي أنّ بعضُ النحْويين ذهب إلى أنّ ما ورد في ضرورةً الشعر من نحو :(لم تهجو) ، و(ألم يأتيك) ، و(لا ترضاها) ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها منه للجازم ، بل هي حروف إشباعٍ تولّدت عن الحركات التي قبلها، ومثل هذه الأفعال مجزومة بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل [2].

ويُقرُّ عبّاس حسن بوجود لغة تُجيزُ إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم فيكون مجزومًا وعلامة جزمه السكون المقدّر على حرف العلة قبل مجيء الجازم وهذه لغة تُذكر لمجرّد العلم بها ؛ لاستخدامها في فهم النّصوص القديمة، الواردة بها ، لا لتطبيقها في استعمالنا [3] . كما استشهد الخليل بقول قيس بن زهير :

أَلْم يَأْتِيكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِى ***بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [4]

الشاهد في البيت إثبات الياء في (يأتيك) وهو مجزوم . وكأنّه بمنزلة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع ، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء[5].

1- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 5 / 490 .

2- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 1 / 208 .

3- يُنظر النحو الوافي لعبّاس حسن : 1 / 185 .

4- البيت من الوافر وهو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 2 / 357 .

5- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 357 .

وأجاز الخليل بن أحمد إبقاء الواو والياء في موضع الجزم وعلّل ذلك بقوله : ربّما تُركت هذه الواو والياء في مواضع الجزم استخفافًا [1] .

وأوضح الفرّاءُ أنّ إثبات الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم ؛ لأنّها ساكنةٌ فتركها على سكونها كما تفعل سائرُ الحروف [2] .

وبيّن الزجّاجي أنّ بعضَ العربِ يُجري المعتلَّ مجرى الصحيح فيقول : زيد يقضي ويمشي ويغزو ويدعو ، فيحرّك آخره في حال الرّفع ، لا يحذف منه في حال الجزم إلا الحركة وحدها ، ويدع الحرفَ ، فيقول : زيد لم يقضي ولم يمشي بإثبات الياء، فيجعل حذف الحركة علامة للجزم ، وكذلك يقول في الرّفع : زيد يغزو ويدعو ؛ لأنّه يجريه مجرى الصحيح . وهي لغة للعرب مشهورة مُتفق على حكايتها [3].

وقال السّيرافي أنّ الوجه فيه : " ألم يأتك " تسقط الياء للجزم ؛ لأنّها ساكنة في الرّفع ، غير أنّ الشاعرَ إذا اضطر جاز له أن يقول: " يأتيك " في حال الجزم إذا كان من قوله : يأتيك في حال الرّفع فلحق هذه الضرورة جزم أسكنها ، وكان علامة الجزم حذف الضمة [4].

وذكر البغدادي أنّ هذه الحروف قد تُحذف في موضع الجزم في الاختيار كما تُحذف النّون في التثنية والجمع [5].

ومثل ما سبق كذلك قول زهير :

1- الجمل في النحو للخليل : 203.
2- معاني القرآن للفرّاء: 1/ 161، 2/ 188.
3- يُنظر الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي : 104 .
4- يُنظر شرح كتاب سيبويه: 1 / 199 .
5- يُنظر الخزانة للبغدادي : 8 / 361 .

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيِّ جَرَّ عَلَيْهِمُ ***بِمَا لم يُماليهم حُصَيْنُ بْنُ ضَمْضَمِ [1]

والرّواية الثانية للبيت قوله :

لعَمري لَنِعْمَ الحي جَرَّ عَليهمُ * بما لا يُوَاتيهمْ حُصَيْنُ بنُ ضَمضمِ**[2]

الشّاهد في البيت عند الخليل : ترك الياء وإسقاط الهمزة في قوله : (يماليهم) [3]

ذكر سيبويه أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء كما أنّ الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فمثلما ليس للاسم في الجزم نصيبٌ كذلك ليس للفعل في الجر نصيبٌ[4] .

وبحسب ما تقدّمَ ذِكره أرى أنَّ هذا الاستعمال قد ورد في كلام العرب وربّما قد يكون لغةً لقبائلَ بعينها كبني عبس وبني حَنِيفة ، وورود عدة شواهدَ شعريةٍ بهذا الخصوص تؤيّد ذلك ، إضافةً إلى أنّ بعض القرّاء قد قرؤوا بهذا، فلا مجال لإنكاره أو عدّه شاذًا كما قال بذلك بعضُ النحاةِ ، أو أن يُجعلَ مختصًا بالضّرورة الشّعريّة ، وإنّما هو استعمالٌ أقل شيوعًا من الاستعمال الذي يُوجبه القياس وهو حذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم بل ربّما يكون هذا الأمر فيه من اليسر والسهولة بعيدًا عن التعقيد والتشدّد في القواعد اللغويّة وفي هذا مظهرُ من مظاهر التيسير في النحو ولاسيما على المبتدئين في تعلّمه .

مبحث الجزم بالوقف

1- البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقتة المشهورة . يُنظر جمهرة أشعار العرب للقرشي : 174 .
2- يُنظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري : 275 .
3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 204 .
4- يُنظر الكتاب : 3 / 9 .

"الوقفُ ضِدُّ الابتداء لأنّه يكون عند انتهاءِ الكلمة ولَمّا استحالَ الابتداءُ بالسّاكن استحسنوا في ضدّه وهو الوقف ضدّ الحركة وهو السّكونُ "[1] .

والسّكون في الاصطلاح : عدم الحركة عمّا من شأنه أن يتحرّك ، فعدم الحركة عمّا ليس من شأنه الحركة لا يكون سكونًا [2] ، وهو مصطلح نحويّ من مصطلحات البناء قسيم الضمّ والفتح والكسر ، ويُقابلُ الجزمَ من مصطلحات الإعراب وهو ضدّ الحركة لغةً واصطلاحًا ، فهو يعني تقييد الحرف وانقطاعه عن الحركة وهو أصل في المبنيات ويكون في الأسماء والأفعال ، والحروف .

واستشهد الخليل في هذه المسألة بقول طرفة بن العبد :

أيْهَا الفِتْيَانُ في مجْلِسِنَا ***جرّدوا اليوم وِارداً وشُقُرْ

أعوجِيّاتٍ، طِوالاً، شُزَّباً * دُورك الصّنْعَة ُ فيها والضُّمُرْ [3]**

وللبيتين روايتان أُخريان تختلفان بعض الشيء عمّا أورده الخليل في الجمل وهما قوله : **أيْهَا الفِتْيَانُ في مجْلِسِنَا ***جرّدوا منْها وِارداً وشُقُرْ**

أعوجِيّاتٍ، طِوالاً، شُزَّباً ***دُوخِلَ الصّنْعَةُ فيها والضُّمُرْ

أيُّها الفتيانُ في مجلسنا * جردوا منها ورادا وشُقُرْ**

أعوَجيات طوالا شُزَّبا * دورِكَ الصنعةُ فيها والضُّمُرْ[4]**

والشاهد فيه قوله : (شُقرْ) حيث ضمّ الحرف الثاني ، والشائع تسكينه ، وسكّن القافيةَ على الأصل وهذا من الضرورات الشعرية [5] .

وذكر القيسي أنّ أهل هذه اللغة يقولون : رأيت فرجْ ، حيثُ يقفون على حرف الإعراب ساكناً، كالمرفوع والمجرور، ولم يحكِ هذه اللغة سيبويه ، لكن حكاها الجماعة أبو عبيدة وأبو الحسن ، وأكثر الكوفيين [1].

1- اللباب للعكبري : 2 / 196 .
2- يُنظر التّعريفات للجرجاني : 159 .
3- البيتان من الرّمل لطرفة بن العبد . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 40
4- يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 2 / 856 .
5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 205 ، و شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 307 .

كما استشهد الخليل في مسألة الوقف بقول عدي بن زيد :

شَئِزٌ جَنْبي كأنّي مُهَدَّأٌ * جَعَلَ القَيْنَ على الدَفِّ إبَرْ** [2]

الشّاهد في البيت قوله : (إبرْ) فقد جاء به ساكن الرّاء ، ولو أنّه عامله بمقتضى الكثير لقال : **(إبرا)** بالألف من غير تنوين ، إذ **أنّ** بعض العرب يقف على الاسم المنصوب (بالسكون) لا (بالألف) كما هي اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال [3].

وقد ذهب القيسي ما ذهب إليه آخرون من أنّ أهل هذه اللغة يقولون: رأيت فرجْ حيثُ يقفون على حرف الإعراب ساكناً كالمرفوع والمجرور، إلا أنّ سيبويه لم يحكِ هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة أبو عبيدة وأبو الحسن ، وأكثر الكوفيين [4] .

وقصده أنّ الكلمةَ مفعولٌ به منصوب كان الأجدر أن تكون (فرجًا) ولكن نُسب للعرب أنّهم يقفون على الكلمات بالسّكون دون مراعاةٍ لحالتها الإعرابيّة .

وتحدّث ابنُ جني كذلك حول هذه المسألة وذكر أنّ هناك من العرب من يقول في الوقف على المنصوب المُنوّن رأيت فرجْ [5] .

كما ذكر الشّاطبي أنّ بعضَ العربِ يعاملُ الألفَ معاملةَ الواوِ والياءِ في الحذف فيقول : رأيتُ زيدْ ، كما يقول : هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، ولم ينبّه على ذلك الناظمُ لقلّته ، وثبت نقلُ هذه اللغة في كتاب سيبويه في النسخة الشرقية منه عن أبي الحسن وحكاها الفارسي عن قطرب عن أبي عُبَيدة

مبحث الجزم برد حركة الإعراب على ما قبلها

واستشهد الخليل في هذا المبحث بقول

عَلَّمها إخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ * شُرْبَ النَّبِيْذِ واعتقالاً بِالرَّجِل** [1]

1- يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 1 / 144 .
2- البيت من الرّمل لعدي بن زيد . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 6 .
3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 558
4- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي : 1 / 144 .
5- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن حني : 2 / 676 .
1- البيت من الرجز يُتسب لبعض بني أسد . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 11 / 291 .

وللبيت روايتانِ أُخريان ذكرَتْهما بعض المصادر وهما قوله.

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجلْ * الشَّغْزَبَي ثُمَّ اعْتِقَالاً بالرِّجْلْ**

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجلْ * شُرْبَ النَّبِيذِ واصطِفَافًا بالرِّجِلْ**[2]

الشاهد فيه : إلقاء حركة اللام على الجيم للوقف [3].

ذكرَ الخليلُ أنّ حركةَ اللامِ وهي الكسرة تحوّلت إلى الجيم في عجل[4].

وقال السيرافي أن هذا البيت هو من باب إلقاء حركة الحرف الأخير على السّاكن الذي قبله، وهو جيّد بالغ في الكلام والشّعر، كقولك : مررت ببكر ، وهذا بكر[5].

وذكر ابنُ خالويه أنّ سلام أبو المنذر قرأ ﴿**والعَصِرِ**﴾[6]. بكسر الصّاد والرّاء وهذا إنّما يكون في نقل الحركة عند الوقف كما في قولك : مررت ببكِر ، إذ نقلوا كسرةَ الرّاءِ إلى الكاف عند الوقف ، وكذلك يفعلون في المرفوع ، ولا ينقلون في المنصوب إلا إذا اضطرّ إلى ذلك شاعرٌ [7].

وأوضح الزّبيدي أنّ تحريكَ الجِيمَ في البيتِ السّابق ضَرُورَة ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ تَحْرِيكُ السَّاكِنِ في القَافِيَةِ بِحَرَكَةِ ما قَبْلَهُ [8].

كما استشهد الخليل أيضًا بقول الشّاعر :

أيهاً فداءٌ لكمُ بني عِجل ***إنْ يظفروا يجرّدوا فينا الغُزَلْ [1]

2- وقوله : (الشغزبي): ضرب من الصراع، و (الاعتقال): أن يدخل رجله بين رجلي صاحبه حتى يصرعه، و (الاصطفاق) بالقاف في آخره ، الرقص . يُنظر المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفيّة للعيني : 4 / 2089 .

3- يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 1 / 363 .

4- يُنظر الجمل في النحو للخليل :206 .

5- يُنظر شرح كتاب سيبوي لأبي سعيد السيرافي : 1 / 197 .

6- سورة العصر : الآية (1) .

7- يُنظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه : 174 .

8- يُنظر تاج العروس للزّبيدي : 1 / 7302 .

الشّاهد : تحويلُ حركة اللام إلى الجيم في كلمة عجل [2].

وبيّن السيرافي أنّ هذا من باب إلقاء حركة الحرف الأخير على الساكن الذي قبله وهو جيّد بالغ في الكلام والشّعر، كقولك: (مررت ببكر) ، و(هذا بكر) [3].

المبحث الثّالث

ظواهر متفرّقة لما ورد من الشواهد مجزوماً

مبحث الجزم بالدعاء

ذكر سيبويه أنّ الدّعاءَ بمنزلة الأمر والنّهي وإنّما قيل دعاءٌ ؛ لأنّه استُعْظِمَ أَنْ يقال أمرٌ أو نَهْيٌ ، كقولك : اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذنبَه ، وزيدًا فأَصلحْ شأنَه [1].

وهذا ما ذهب إليه المبرّد من أنّ الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي في الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنّما قيل دعاء وطلب للمعنى ؛ لأنّك تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه ، وذلك قولك ، ليغفر اللهُ لزيدٍ ، وتقول اللهم اغفر لي[2].

ووافق ابنُ السرّاج سيبويه والمبرّد فيما ذهبا إليه من أنّ أصل الدّعاء أن يكون على لفظ الأمر ، ولكن استُعظم أن يُقال أمرٌ ، والأمر لمن دونَك والدّعاء لمن فوقك[3].

واستشهد الخليل في هذا المبحث بقول الشاعر :

فلا يزل صدرك في ريبةٍ* يذكر مني تلفي أو خلوص** [4].

الشّاهد في البيت عند الخليل صرفُ الفعلِ وتحوّله من النّصب إلى الجزم [5].

وقد أوضح ابنُ حنّي أنّ من أمثلة الدّعاء مجيئه على صورة الماضي الواقع نحو: أيدك الله ، وحرسك الله ، تحقيقًا له وتفاؤلا بوقوعه ، على أنّ هذا ثابت بإذن الله وواقع غير ذي شك [6] .

مبحث الجزم بـ(لن وأخواتها)

واستشهد الخليل على ذلك بقول الشاعر :

1- يُنظر الكتاب : 1/ 142 .
2- يُنظر المقتضب للمبرّد : 2 / 132 .
3- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 2 / 170 .
4-البيت بلا نسبة. يُنظر الجمل في النحو للخليل : 206 – 207 .
5- يُنظر الجمل في النحو للخليل :207 .
6- يُنظر الخصائص لابن جني : 3 / 332 .

وأُغضي على أشياءَ مِنْكَ لِتُرْضِني * وأُدْعَى إلى مَا سَرّكُمْ فأُجيبُ** [1]

وقد وردت لصدر البيت رواية مختلفة عمن رواه الخليل في الجمل وهي قوله :

وأُغْضِي على أشياءَ منكم تَسُوءني *** [2]

والشاهد في البيت قوله : (لترضني) حيثُ جزم الفعل بلام التعليل، لضرورة الشعر، وحقه أن يقول: لترضيني [3] .

وهو رأي الخليل الذي أوضح أنّ الجزم في الفعل (ترضيني) سببه لام (كي) فالأصل لكي ترضينني [4].

ومن شواهد الخليل الشّعريّة في مسألة الجزم بلن وأخواتها كذلك قول الرّاعي :

أبت قضاعة ُ إنْ تعرفْ لكمْ نسبًا*وابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَة ُالْبَلَدِ** [5].

وهناك ثلاث روايات أخريات للبيت تختلف عمّا رواه الخليل في جمله وهي :

تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَدْري لَكُمْ نَسَباً ***وَابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

تأبى قضاعةُ انْ تعرفْ لكمْ نسبًا*وابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ الْبَلَدِ**

تأبَى قُضاعةُ لمْ تقبَلْ لكمْ نسباً * وابنَا نِزارٍ فأنتم بَيضةُ البَلَدِ**[6]

والشاهد في البيت قوله :(أنْ تعرف) حيث جزم الفعل (تعرف) (بأن) فجزم آخر الفعل ، كما هو ظاهر من وزن البيت [1]

1-البيت للأحوص الأنصاري . يُنظر الأغاني للأصفهاني : 6 / 273 .

2-يُنظر الأغاني للأصفهاني : 6 / 39 .

3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 139 .

4- يُنظر الجمل في النحو للخليل :207 .

5- البيت من البسيط للرّاعي النّميري ، وفي هذا البيت مثلٌ يُضربُ وهو : أَذَلُّ مِنْ بَيْضَةِ البَلَدِ ، وبيضة البلد هي بيضة تتركها النعامةُ في فَلاَةٍ من الأرض فلا ترجع إليها ، وفي هذا البيت الشّاعر نسبهم إلى غير نسب وشبههم ببيضة النعام التي يحضنها غير صاحبها فقد يراد ببيضة البلد الانفراد والذل والضياع لأنّ النعامة تقوم عنها وتتركها منفردة بدار مضيعة . يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 2 / 428 وثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، 1965م / ط1: 496 .

6- يُنظر مجمع الأمثال للنيسابوري : 1 / 285 وكتاب الحيوان للجاحظ : 4 / 336 .

1-يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 278.

قال الخليل : وتقول في الجزم لم تكرمني ، ولم يكرماني ، ولم يكرموني بنون واحدة في الاثنين والجميع ذهبت النّون في علامة الجزم والألف ضمير الاثنين والواو ضمير الجميع ، وبعض العرب يرون أنّه إذا اجتمع حرفان من جنسٍ واحد أسقطوا أحد الحرفين واكتفوا بحرفٍ واحد [2] .

كما استشهد الخليل بقول عمر بن أبي ربيعة :

مَنَّيْتِنا فَرَجا إنْ كُنْتِ صَادِقَةً * يا بنتَ مروة َحقاً ما تمنيني ؟** [3]

والشّاهد في البيت عند الخليل هو قوله : (تمنيني) حيثُ أُدغمت إحدى النّونين في الأخرى [4] . واستشهد الخليل أيضاً بقول عُدي بن زيد :

وَتفَكّرْ ربّ الْخَوَرْنق إذا أبْـ*صر يَوْمًا وللهدى تَفْكِير** [5]

وفي رواية ثانية للبيت يقول الشّاعر [6] :

وتَذَكَّرْ رَبَّ الخَوَرْنَقِ إذْ أشْـ * رَفَ يوماً ولِلْهُدَى تَذْكِيرُ**

والشّاهد : إدغام إحدى الرائين في الأخرى في الرواية وتكتب في الكتابة [7] .

وقد روي: (وتذكَّر ربُّ الخورنق) بالرّفع ، وبالنّصب. فمن رفع (فتذكرْ) ماض سكنت راؤه للإدغام ، ومن نصب أراد: فتذكر أيها المعيّر، وكان القياس: وللهدى تفكّر [8] .

"وعند أبي عمرو أنّ الرّاء من تذكّر (وهو فعل ماضٍ مفتوح الرّاء) مدغمة في راء (ربّ) وهي فاعل (تذكّر) وهذا هو الإدغام الكبير الذي يدغم فيه المتماثلان المتحركان والمتقاربان المتحركان "[1]

2-يُنظر الجمل في النحو للخليل : 209 .

3-البيت بلا نسبة في الجمل ولم أجد له أثراً في أشهر الكتب ومعاجم الشعر . يُنظر جمل الخليل : 209 .

4-يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .

5-البيت من الخفيف لعَدِيّ بْنُ زَيْدُ بْنُ سَالِمٍ الْمُرّيّ الْعَدَوِيّ . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 380 .

6-يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .

7-يُنظر الجمل في النحو للخليل : 210 .

8- يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي : 4 / 46 .

1- المرشد إلى فهم أشعار العرب لعبدالله بن الطيب : 4 / 413 .

ومن شواهد الخليل الشّعريّة كذلك قول الأخطل :

يا قلَّ خيرُ الغواني كيف رُعغْنَ به * فَشُرْبُهُ وَشَلٌ منهنَّ تصريدُ** [2]

والشاهد في البيت قوله : (يا، قلّ)، أراد: يا رجل قلّ خير الغواني، اكتفى بحرف النّداء عن إظهار الاسم [3] .

وعند ابن قتيبة أنّ البيت كان أصله : قل خير الغواني، ثم أدخل على هذا الكلام يا وهذا حكاية ، كأنّه أراد: يا هؤلاء قل خير الغواني [4] .

وهذا الرأي هو رأي الخليل الذي قال : أراد : يا رجل قلّ خير الغواني [5] .

مبحث الجزم بالحذف

ومن شواهد الخليل الشّعريّة في مسألة الجزم بالحذف قول السّلمي :

كنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيّةٍ * ومَسحْتِ باللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمد** [1]

2- البيت من البسيط للأخطل وراغ به : خدعه ، والوشل بفتحتين : ماءٌ في الجبل يقطر شيئاً بعد شيءٍ ، وأراد به القليل . والتصريد : التقطيع . . يُنظر شرح الشواهد الشعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 275 – 276 .

3- يُنظر المصدر السّابق : 1 / 276 .

4- يُنظر الشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ،دار الحديث، القاهرة ، 1423 هـ بلا رقم طبعة : 1 / 484 .

5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 211 .

وهناك رواية ثانية للبيت وهي قوله :

كنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيّةٍ * ومَسحْتِ بالَّشّفتين عَصْفَ الإثمد** [2]

والشاهد في البيت : حذف الياء من (نواحي) وهو جمع ناحية مثل شارية وشوار وجارية وجوار، وحذف الياء في الإضافة ، وحذفها في غير الإضافة أسهل [3] .

وكان ينبغي أن يقول: (كنواحي)، وإنّما حذفَ الياء تشبيهًا بالياء التي تسقط في الواحد، لدخول التنوين، كقولك: (قاض) و(رام) ، والإضافة والألف واللام معاقبتان للتنوين ، فسقطت الياء للإضافة ، كما سقطت مع التنوين [4].

وهذا ما ذهب إليه ابنُ السرّاج فبيّن أنّ حذفَ الياءَ من (نواحِي) عندما أَضافها إلى (ريشٍ) كمَا كانَ يحذفُها معَ التنوينِ[5] ، ووافق ابنُ جني الخليل وابنَ السرّاج فيما ذهبا إليه من أنّ حذف الياء في (كنواح) لأنّه شبّه المضاف إليه بالتنوين فتمّ الحذفُ كما يحذفها لأجل التنوين [6] .

قال ابن الخباز: "وإذا وقفت على غير المنون مرفوعًا ومجرورًا فللعرب فيه مذهبان: أحدهما: وهو الأكثر إثبات الياء كقولك: (هذا القاضي، ومررت بالقاضي) لأنّ الياء حرف إعراب ثبت في الوصل فثبت في الوقف كالدال من زيد. والثاني: وهو قليل: حذف الياء، لأنهم قصدوا الفرق بين الوصل والوقف، وكان الوقف أولى بالحذف، لأنّه من مواضع التغيير، وتقول في النصب: (رأيت القاضي) تقف بالياء لا غير، لأنّ الياء متحركة في الوصل فسكونها في الوقف يفرق بينهما وقد تحصّنت بالحركة فلم تحذف " [1] .

1- البيت من الكامل لخُفاف بن نُدبة السَّلَمي وقيل لغيره ، وهو من شواهد سيبويه . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 331 .

2- يُنظر شرح أبيات المغني للبغدادي : 2 / 336 .

3- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 277 .

4- يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 1 / 254 .

5- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 3 / 456 .

6- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 2 / 772 .

1- يُنظر توجيه اللمع لابن الخبّاز : 1 / 83 .

ومن ضمن شواهد الخليل في مسألة الحذف قول الأعشى :

وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشأ يَصْرِمْنَهُ * ويَصِرنَ أَعداءً بُعَيدَ وِدادِ** [2]

وقد وردت رواية ثانية لبيت الأعشى وهي قوله :

وأَخو الغوانِ متى يَشأْ يَصْرِمِنْهُ * ويَكنَّ أَعداء بُعَيْدَ وِدادِ** [3]

والشّاهد قوله : (الغوانِ) حيثُ أراد أن يقول : الغواني فحذف الياء ضرورةً واكتفى بالكسرة دليلاً عليها وهناك من يرى أنّها لغة وليست ضرورةً [4] .

يرى ابنُ السرّاج أن حذف الياء في (الغوان) للإضافةِ والألفِ واللامِ ما كنتَ تحذفهُ للتنوينِ ؛ لأَنَّ هذه الأَشياءَ تتعاقبُ [5] ، وهذا ما ذهب إليه ابنُ منظور إذ بيّن أنّ حذَف الياء تشبيهاً لِلام المَعْرفة بالتنوين من حيث كانت هذه الأشياءُ من خَواصِّ الأَسماء فحذَفَ الياءَ لأَجل اللام كما تحذِفها لأجل التنوين[6] .

ومن شواهد الرّجز لهذه المسألة في جمل الخليل قول العجّاج :

ورَبِّ هذا الْبَلَدِ الْمُحَرَّمِ * قَواطِنَاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي** [7]

وفي رواية أخرى قوله :

وربِّ هَذَا الحَرَم المُحَرَمِ * والقانطات أَلْبَيتَ غير الرُّيَّمِ**

أَوَالِفًا مَكَّةَ منْ وُرْق الحِمَي * وَرَبِّ هَذَا الأَثَرِ المُقَسَّمِ** [8]

والشّاهد : حَذَفَ الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألِف ياء [1] .

2- البيت من الكامل وهو للأعشى ميمون . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع : 2 / 327 .
3- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 45 .
4- يُنظر شرح الشواهد الشعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 313 .
5- يُنظر الأصول لابن السرّاج : 3 / 456 .
6- يُنظر اللسان لابن منظور : 15 / 135 .
7- من أرجوزة للعجاج من مشطور الرجز . يُنظر شرح الكافية الشافية : 2 / 1041 .
8- يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني : 3 / 1433 .

1- يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 792 .

قال الخليل : أراد الحمام فأسقط الميم التي هي حرف الإعراب فبقي الحما ثمّ قلب الألف كسرة لاحتياجه إلى القافية اضطرارًا [2] .

كما ذكر سيبويه أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف وحذفِ ما لا يحذف يُشبّهونه بما قد حُذف واسُتعمل محذوفا [3] .

أمّا ابنُ السرّاج فقد بيّن أنّ الشّاعر عندما اضطرّ لحذف الألف من الحمام باعتبارها مَدّة كما تحذفها من سائر المُدُود ، فصار الحمم فلزمه التضعيف فأبدل من إحدى الميمين ياءً [4]، وهذا ما ذهب إليه العُكبري وهو أنّ الشّاعر في البيت السّابق كان يقصد بالحمى الْحَمام ، فحذف الألف والميم ، وكسر الميم الأخرى وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها وكسر الأولى فصارت الألف ياءً [5] .

وبيّن ابنُ مالك أنّه لا يقال في (الحمى) إنّه مرخّم للضرورة لما فيه الألف واللام وإنّما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم ، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم[6].

ويرى بعضُ النحاة أنّه إذا كان الاسم غير صالح للنّداء نحو: الغلام والحمام من كل ما فيه أل فلا يُسمّى حذف آخره للضرورة ترخيمًا ولا يخضع لأحكام الترخيم ولا يأتي على لغة من لغتي الترخيم ، بل يأتي على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، والبيت الشاهد اقتطع فيه الشاعر من قوله: (ورق الحما) بعض المضاف إليه ضرورة فقيل: حذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة للنّداء ثم

2- يُنظر الجمل في النحو : 213 .
3- يُنظر الكتاب : 1 / 26 .
4- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 3 / 459 .
5- يُنظر اللباب للعُكبري : 2 / 111 .
6- يُنظر شرح التسهيل لابن مالك : 3 / 431 .

كسر الميم الأولى لأجل القافية وقيل: حذف الميم الثانية وقلبَ الألفَ ياءً بعد كسر الميم الأولى [1] .

وأوضح الأزهري أنّ قوله " **الحَمِى**" بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله : الحمام ، بالتّخفيف ، فحذف الميم الثانية وقُلبت الألفُ ياءً للقافية. وقيل: حُذفت الألفُ وأُبدلت الميمُ ياءً ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضّرور [2] .

كما استشهد الخليل بقول الآخر :

فلو أنَّ الأطَّبا كانَ عِنْدِيْ * وكانَ معَ الأطّباءِ الشّفاء**[3]

والرّواية الثانية للبيت قوله:

فلو أنَّ الأطَّبا كانَ حَوْلي * وكانَ معَ الأطّباءِ الأساةُ**[4]

والشاهد فيه قوله: (كانُ) حيث حذف الشاعر واو الجماعة ، واكتفى بالضمّة دلالة عليها [5] .

بيّن الفرّاءُ أنّ الواوَ والياءَ قد يُحذفان من غير علةٍ ، ويُكتفى بما نابَ عنهما من الحركات ، فقال : "وقد تُسقِط العربُ الواوَ وهي واو جَماع ، اكتُفِي بالضمَّة قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضربُ ، وفي قالوا: قد قالُ ذلك ، وهو في هوازن وعُليا قيس"[6] .

وأوضح الأنباري أنّ الشّاعر في البيت الشّاهد أراد : (كانوا) ولكنّه حذف الواو وبقت الضمة ، وأكّد على هذا الرأي السيوطي الذي يقول : إنّ الواو أو ضمير الجمع قد

1- يُنظر المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفيّة لبدر الدين العيني : 4 / 1760 .

2- يُنظر شرح التصريح للأزهري : 2 / 265 .

3- البيت من الوافر بلا نسبة . وفي روايةٍ ثالثةٍ " الشّفاة " جمع شاف. وتُروى (السقاة) جمع ساق، وهو الذي يسقي الدواء للمريض. والأساة: جمع آس، وهو الطبيب المعالج . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 209 .

4- يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 1 / 511 .

5- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 209 .

6- معاني القرآن للفرّاء : 1 / 91 .

يُحذف مع الماضي ويُكتفى بإبقاء الضمة بديلاً ، وهذا ما أكّد عليه البغدادي إذ يرى هو الآخر أنّ حذف الواو ضرورة وبقيت الضمة دليلاً عليها [1]

واستشهد الخليل كذلك بقول الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبّياً عَرَفْت قَرَابتي * وَلَكِنَّ زِنجيٌ عَظِيمُ المشافِرِ** [2]

والشاهد فيه قوله: (ولكن زنجيّ) حيث حذف اسم "لكن" للضرورة، وهذا ممّا لا يجوز إلا أن يكون اسمها هو ضمير الشأن [3] .

ذكر سيبويه مُستشهداً بالبيت السّابق على أنّ النّصبَ أكثرُ في كلام العرب كأنّ الشّاعر قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، ولكنّه أضمر هذا كما يُضمر ما بُني على الابتداء نحو قوله عز وجل : ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**﴾[4]، أي : طاعة وقول معروف أمثل [5] .

قال القيسي : "أراد: ولكن زنجياً لا بعرف قرابتي. ومنهم من يرفع "زنجياً عظيم المشافر"، ويجوز الرفع، وتضمر الاسم كأنه قال: "ولكنك زنجي" [6].

ويرى الأستراباذي فيمن رَوى برفع (زنجي) أي : ولكنك زنجيٌّ ، ومن روى بنصبه ، فالخبر محذوف ، أي : ولكن زنجيًا هكذا ، لا يعرف قرابتي[7] .

أمّا البغدادي فذكر أنّه لا يجوز حذفُ أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا في الشّعر على قلة وضعف كما في هذا البيت . والتقدير : ولكنك زنجي[8] .

1- يُنظر الإنصاف للأنباري:1 / 386 ، والهمع للسيوطي : 1 / 229 .والخزانة للبغدادي : 5 / 226 .

2- البيت من الوافر نسبه الخليل إلى الفرزدق من قصيدةٍ في هجو رجلٍ من ضبّة نفاه عن ضبّة ونسبه إلى الزّنج واسم المهجو : أيوب بن عيسى الضّبّي . . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 467 .

3- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 563 .

4- سورة محمد : من الآية (21) .

5- يُنظر الكتاب : 2 / 136 .

6- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 1 / 128 .

7- يُنظر شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 4 / 375 .

8- يُنظر الخزانة للبغدادي : 10 / 470 .

ومن شواهد سيبويه في مسألة الحذف كذلك قول قيس بن عمرو :

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ***ولاكِ أسْقِني إن كان ماؤُكِ ذا فَضْلِ[1]

الشاهدَ فيه : حذفُ النّون من (لكن) ؛ لاجتماع الساكنين ، والوجه أن يُحرّك لالتقاء الساكنين ولا يحذف ، ولكنّه حذف مضطرًا [2].

وهذا ما رآه ابنُ جني من أنّ علّة حذف النّون لالتقاء الساكنين لأنّ ؛ الشّاعرَ أراد ولكن اسقني[3] .

وأوضح العُكبري أنّ هذا من ضرورات الشّعر وهو حذف النّون من (لكن) ، وما يستوجبهُ الشّعرِ أكثرُ من هذا [4] .

ووافق البغدادي ابنَ جني والعكبري فيما ذهبا إليه حيثُ أكّد هو الآخر أنّ حذف النّون من (لكن) سببه التقاء الساكنين تشبيهًا بالتنوين أو بحرف المد واللين [5].

ومن شواهد الخليل أيضاً قول العجّاج : **يا لَيْتَ أيامَ الصِّبَا رواجِعَا** ***[6].

والشاهد فيه قوله : "ليت أيام الصبا رواجعًا" حيث حذف خبر "ليت"، والتقدير: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع ***[7].

ذكر سيبويه :" كأنّه قال يا ليت لنا أيام الصبا وكأنّه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع "[8] ، وهذا ما ذهب إليه ابنُ السرّاج بقوله : كأنّ الشاعر قصد : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا أو أقبلت رواجعًا [9] .

1- البيتٌ من الطّويل، لقيس بن عمرو بن مالك وشهرته النجاشي الحارثيّ ، يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 6 / 513 .
2- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 135 .
3- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 2 / 541 .
4- يُنظر اللباب للعُكبري : 2 / 112 .
5- يُنظر الخزانة للبغدادي : 10 / 445 .
6- هذا بيتٌ من الرّجز المشطور لرؤبة . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 11 / 20
7- يُنظر الألغاز النحوية للسيوطي : 56 ، و شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 259 .
8- الكتاب : 2 / 142 .
9- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 1 / 248 .

وبيّن الرّضيُّ أنّ البصْريين يُحمّلون (رواجعا) على الحالية ، وعامله : خبر (ليت) المحذوف ، أي: يا ليت أيام الصبا لنا ، رواجع ، والكسائي ، يُقدّر (كان) أي: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع وهذا رأيٌ ضعيف ؛ لأنّ (كان) و (يكون) لا يُضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلا عليهما ، كما في قولهم : إن خيرًا فخير[1] .

ويُحذف خبر إنّ مثل : إنّ ولدًا ، أي : إنّ لنا ولدًا ، وخبر ليت مثل: "يا ليت أيام الصبا رواجعا"، أي: يا ليت لنا ، وزُعم أنّ ليت حينئذ تجري مجرى "أتمنّى" وأوّلَ الجمهورُ ذلك على أنّ الخبرَ محذوفٌ و(رواجعا) حال ، وأوّلهُ الكسائيُّ على حذف كان مقدرة قبل الخبر، أي: "يا ليت أيام الصبا كانت رواجع" [2] .

كما استشهد الخليل كذلك بقول مالك بن خزيم :

فإنْ يَكُ غَثًا أم سَميناً فإنّنى * سأَجْعَلُ عينَيْه لنفسه مَقنْعَاَ** [3]

الشاهد فيه إنه حذف الياء التي هي صلة الضمير المجرور الذي أضيفت إليه النفس ، والوجه أن يقول: " لنفسهي " فحذف الياء ، وبقّى الكسرةَ على حالها وإنّما جاز حذف هذه الحروف ؛ لأنّها زوائد تسقط في الوقف [4] .

وبيّن المبرّدُ أَنَّ الشعراءَ يضطرّون لحذف الياءَ أو الواو ويُبقون الحركة لأَنَّها ليست بأَصلٍ كما يحذفون سائر الزّوائد[5] .

أمّا البغدادي فقد أوضح أنّ الياء التي تتبع الهاء في قوله : (نفسه) ليست من بنية الضمير [6].

1- يُنظر شرح الرضي على الكافية للأستراباذي : 4 / 334 .
2- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 8 / 84 ، وشرح الرضي للأستراباذي : 2/ 322 ومغني اللبيب لابن هشام : 316، والهمع للسيوطي : 1 / 134 ، و المدارس النحوية لشوقي ضيف : 207 .
3- البيت من الطويل لمالك بن خُرَيْمٍ . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 4 / 241 .
4- يُنظر شرح أبيات وكتاب سيبويه للسيرافي : 1 / 167 ، 1 / 217 .
5- يُنظر المقتضب للمبرّد : 1 / 266 .
6- يُنظر الخزانة للبغدادي : 2 / 5 .

ومن شواهد الخليل كذلك قول العكلي :

لِي والِدٌ شَيْخٌ تَهُدُّهُ غَيْبَتِي * وأظُنُّ أنَّ نَفادَ عُمرِهْ عاجِلُ** [1]

وصدر البيت في رواية ثانية : **لِي والِدٌ شَيْخٌ تَهُضّهُ غَيْبَتِي ***** [2]

والشّاهد في البيت قوله : (تهضّه) حيثُ عامله الشّاعرُمعاملة المجزوم وإن لم يسبقه جازم ، وكان من حقّ العربية عليه أن يقول: (تهيضه) ، إلا أنّه حذف الياء للضرورة ، وهناك شاهدٌ آخرُ وهو قوله : **(عُمرِهْ)** فقد اختلس كسرة الهاء ولم يشبعها ؛ وأظن ذلك لضرورة الوزن [3] .

قال الخليل : فترك الإشباع من الهاء في قوله : عمره [4] .

وذكر اللحياني نقلاً عن الكسائي : سمعت أعرابَ عقيلٍ وكلابٍ يتكلمون في حال الرفع والخفض وما قبل الهاء متحرك فيجزمون الهاء في الرفع ، ويرفعون بغير تمام ، ويجزمون في الخفض ، ويخفضون بغير تمام وقال : التمام أحبُّ إليّ[5]

كما استشهد الخليل في هذا المبحث بقول ناهض العامري :

خبطتهُ خَبْط الفيلِ حتى تركته * أمِيمًا به مُسْتَدْمِياتٌ قوارش**[6]

والرّواية الثانية للبيت قوله :

بخبطٍ كخَبْط الفيلِ حتى تركته * أمِيماً به مُسْتَدْمِياتٌ مَقارِشُ** [7]

1- البيت من الكامل لأبي حزام العكلي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 6 / 197 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعريّة في أمات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 2 / 255 .
3- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .
4- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 215 .
5- يُنظر المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000 م ، بلا رقم طبعة : 4 / 347 .
6- البيت نسبه الجاحظ في كتابه الحيوان لناهض بن ثومة العامري . يُنظر كتاب الحيوان للجاحظ : 7 / 67 .
7- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .

كما استشهد الخليلُ بقول الشمّاخ :

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ ظَبْيِ * إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أوْ زَميرُ** [1]

والرّواية الأخرى لصدر البيت تختلف عن رواية الخليل في الجمل وهي قوله :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهْ صَوْتُ حَادٍ ***[2]

الشاهد في البيت : حذف الواو في قوله : (كأنّهُ) والتي هي صلة الضمير واكتفى بالضمة منها ، أمّا في الرّواية التي أوردها صاحب المحكم والمحيط الأعظم فالشاهد قوله : " لهُو زجلٌ " بإشباع الهاء في (لهُ) [3] .

وأكّد القيسي على أنّ حذف الواو من (كأنّه) ، لا على حد الوقف ، ولا على حد الوصل ، لأنّ الوقف يقتضي السكون ، وأما الوصل ، فيقتضي المطل وتمكين الواو فتصير (كأنّهو) ، ويرى القيسي أنّ قول الشّاعر : (كأنّه) منزلة بين الوصل والوقف [4] .

ذكر المبرّد أن مثل قول الشمّاخ كثير في الشّعر وهو من الضّرورات الشّعريّة وقد يُضطرّ الشاعرُ أَشدَّ من هذه الضرورة فيحذف الحركة مع الحرف وكان ذلك جائزا ؛ لأَنَّها زيادة [5] .

وقال ابنُ جني : وممّا ضعُف في القياس والاستعمال جميعًا ما ورد في بيت الشمّاخ في قوله :(كأنّه) بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال ووجه ضعف قياسه أنّه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكّنت في قوله في أول البيت فيمن أورد البيت بالواو

1- البيت من الوافر للشمّاخ بن ضرار الغطفاني يصف حماراً وحشياً . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 382 .

2- يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ : 2 / 785 .

3- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 292 ، والمحكم والمحيط الأعظم للمرسي : 4 / 437 . .

4- يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 1 / 369 .

5- يُنظر المقتضب للمبرّد : 1 / 267 .

وهو قوله : (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعًا وتسكن الهاء فيقال : كأنّه [1] .

وبيّن ابنُ سلمة أنّ الشّاعر قال: كأنّه ، ولم يقل كأنَّهو مشبع ؛ لأنّهم يكتفون بالكسرة من الياء من ذلك : قولهم : نبغِ ، يأتِ وهي لغةٌ فاشيةٌ سائرة عند العرب [2] .

ويُقال للغائب : غلامهو ، وهذا لهو ، ومررت بهي ؛ فتكسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، وأصلها الضمّ ، وكذلك تكسرها إذا كان قبلها ياء ساكنة نحو: فيهي وعليهي ؛ وكسرتها كراهة الخروج من كسر إلى ضمّ ، وإذا تحرّك ما قبل هذه الهاء نحو: له وبه، فلا يجوز عند البصريين حذف ما يتصل بها من الواو أوالياء لأنّها قويت بسبب خفائها [3] .

وأوضح الشّاطبي أنّ الضرورة قد تقودُ إلى حذف صلة الضمير في الوصل في مواضعَ منقولةٍ فمنها ما حُذفت الياء أو الواو منه مع بقاءِ الحركة ، ومنها ما حذفتا منه مع الإسكان [4] .

وممّا أورده الخليل من شواهدَ شعريةٍ في هذا المبحث كذلك قول الفرزدق : **أَبَنِى كُلَيْبٍ إنّ عَمَّىَّ اللَّذَا *** قتَلا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ** [5]

1- الخصائص لابن جني : 1 / 127 .

2- يُنظر الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم الصّحارى : 1 / 198 .

3- يُنظر الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، 2000 م بلا رقم طبعةٍ : 1 / 245 .

4- يُنظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي : 8 / 15 .

5- البيتُ من الكامل نسبه الزّمخشري للفرزدق يفخر على جرير، ونسبه البعض إلى الأخطل يهجو جريرا . ينظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 6 / 70 ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني : 1 / 389 .

الشّاهد في البيت قوله : (إن عميَّ اللذا) حيث حذف نون (اللذان) تخفيفًا ؛ إذ أنّ أصل البيت : اللذان قتلا الملوك ، وهو لغة بني الحرث وبعض بني ربيعة، فإنّهم يقولون: هما اللذا، قالا ذاك بحذف النون، وهما اللتا قالتا ذاك [1].

يرى السيرافي أنّ حذف النّون من (اللذان) ، و(الذين) لغرض الاختصار والتخفيف نظرًا ؛ لطول الاسم مع الصلة [2] .

لكنّ ابن جني له رأي غير ذلك فعلة حذف النّون لديه كانت تخفيفًا نظراً لطول الاسم ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة[3] .

ويرى أبو حيّان الأندلسي أنّه إذا قُصد بالذي تخصص فلا بد من (اللذينِ) في التثنية و(الذينَ) في الجمع ما لم يضطر شاعر[4] .

وأكّد البغدادي على أنّ حذف النّون من قوله : (اللذا) وأصله اللذان لغرض التخفيف نظرًا لاستطالة الموصول بالصلة . وهذا القول للبصْريين ، وأمّا الكوفيون فعلّة حذف النّون عندهم لغة في إثباتها أطالت الصلة أم لم تطل [5] .

ومن شواهد الخليل الشعريّة أيضًا قول الشّاعر :

وإن الذي حانتْ بفَلجٍ دِماؤهُمْ ***هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ[6]

والشّاهدُ فيه قوله : (الّذي) حيث حذف النّون من (الّذين) للضّرورة الشّعريّة[7].

ذكر ابنُ يعيش أنّ حذف النون من (الّذين) استخفافًا والذي يدل أنّه أراد الجمعَ قولُه:(دماؤهم) ، فعَودُ الضمير من الصلة بلفظ الجمع، يدلُّ أنّه أراد الجمع [8].

1- يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني : 1 / 389 .
2- يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2 / 43 .
3- يُنظر سر صناعة الإعراب : لابن جني :2 / 536 .
4- يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 1 / 284 .
5- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 6 / 7 .
6-البيت من الطويل للأشهب بن رميلة وقيل لحريث بن مخفض . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 395.
7-يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 784 .
8- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 396 .

يرى السيرافي أنّ الشّاعر أراد الذين حانت بفلج دماؤهم ، فحذفَ النّونَ ، ولو جعل الألف واللام مكانها لقال : إنّ الحائني بفلج دماؤهم [1] .

أمّا السّهيلي فالنون في (الذين) بحسب رأيه لا معتبر بها ؛ لأنّها ليست في الجمع ركنًا من أركان صيغته ، لسقوطها في الإضافة وفي ضرورة الشعر[2].

وأوضح الهمذاني أنّ الذي فيها أربع لغات : (الذيْ) بياء ساكنة، و(الذيٌّ) بياء مشددة، و (الَّذِ) بكسر الذال من غير ياء، و (الَّذْ) بسكون الذال ، أمّا في تثنيته فهناك لغات ثلاث : (اللذان) ، و(اللذا) بحذف النّون و(اللذان) بتشديد النّون، وفي النّصب والجر (اللّذَينِ) ، ولك تخفيفُ النون أيضًا وتشديدها، وأُسقطت الياء لسكونها، وسكون عَلَمِ التثنية ، وفي جمعه لغتان: (الذينَ) في الرفع والنصب والجر ، و (الذي) بحذف النون [3].

وبيّن الرّضي أنّ ذكر (الذي) مفردًا موصوفًا به مقدّر مفرد اللفظ مجموع المعنى كثيرٌ في كلامهم أمّا حذف النّون من (الذين) فهو قليل كقلة : (اللذا) في المثنى[4].

واستشهد الخليل كذلك بقول امرئ القيس :

لها مَتْنَتانِ خَظاتا كما * أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ** [5]

الشاهد فيه قوله : (خظاتا) حيث اعتبر (خظاتا) فعلا لحقته ألف الاثنين ، وتاء التأنيث، وأبقى على لام الفعل التي هي ألف هنا، عندما حرّك تاء التأنيث وهو للضرورة كما قال، فالأصل : (خظتا) [6].

1- يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2 / 65 .

2- يُنظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي : 139 .

3- يُنظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه : محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ،1427 هـ - 2006 م ، ط1 : 1 / 88 .

4- يُنظر شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 3 / 20 .

5- البيت من المتقارب لامرئ القيس . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 3 / 49 .

6- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 5 / 151 .

وأوضح القيسي أنّهُ ثنّى (المتن) ؛ لأنّه جعل كلَّ واحدٍ من جانبي المتن متنةً فثنّى وقوله : (خظاتان) ، يحتمل أن يريد (خظتا) ، فبذلك يكون فعلاً ماضيًا، ثم أشبعَ الفتحةَ فحدثت ألف [1]،

أمّا السيرافي فعنده أنّ (خظاتا) فعلٌ ماضٍ ، وأنّ الأصل كان خظا ، فأدخل عليه تاء التأنيث فصار خظت ، كقولك : رمت في (رمى) ثم ثنّى فدخلت ألف التثنية على التاء فتحركت فرددت الألف الذاهبة قبل التاء لتحرك التاء [2].

وعلّل آخرون حذف الألف من خظت ؛ لسكونها وسكون التاء، فلمّا تحرّكت التاء رجعت الألف ، وكون النون في هذا البيت حذفت ضرورة هو مذهب البصريين وأمّا الكسائي فإنّه يُجوّز حذف هذه النون ، ولا يعتد بحذفها ضرورة ، فيجوز عنده: قام الزيدا، بغير نون[3].

كما استشهد الخليل في هذا المبحث أيضاً بقول الأسدي :

ولقَدْ يَغْنى بها جيرانُكِ ال * مُمسِكُو مِنْكِ بأسْبابِ الوِصالْ** [4]

والشّاهد في البيت قوله : (الممسكو) وأصله الممسكون حيثُ حُذفت منه النّون تخفيفًا [5].

والجدير ذكره أنّ هذا البيت أحد أبيات قصيدة عدتها سبعة عشر بيتاً كل أبياتها ينتهي شطرها الأول بـ(أل) كهذا البيت إلا بيتا واحدا ، وكما هو واضح فالشّاعر فصل حرف التعريف وهو (أل) عن المعرّف وجعل حرف التعريف آخر الشطر

1- يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 2 / 743 .
2- شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 5 / 28 .
3- يُنظر شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 1 / 242 .
4- البيت من الرّمل يُنسب إلى عبيد بن الأبرص الأسدي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 6 / 402 .
5- يُنظر الخزانة للبغدادي : 7 / 194 .

الأول من البيتين ووقف عليه ثم جاء بالمعرّف أول الشطر الثاني وهذا عند الخليل يدلُّ على أنّ حرف التعريف هو (أل) وليست اللام وحدها [1].

ومن شواهد الرّجز التي أوردها الخليل في مسألة الحذف قول الرّاجز :

يا ربّ عبسٍ لا تُبارِك في أَحَدْ ***في قائم مِنْهُم ولا فِيمَنْ قَعَدْ

إلا الّذي قاموا بأَطْرَاف المَسَدْ *[2]**

وفي روايةٍ أخرى قوله :

غَيْرَ الأُولَى شِدّوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدْ [3]

والشاهد قوله : "إلاّ الّذي قاموا بأطراف المسد" حيث أنّ أصل الذي : الذين فحُذفت نونُه ضرورةً أو لتقصير الصلة [4].

قال أبو بكر في التهذيب : "(الَّذِي) فِي الْبَيْت جَمْعٌ واحدُه (اللَّذ) وتَثْنيته (اللذا) وَجمعه (الَّذِي) ، وَالْعرب تَقول: جَاءَنِي الّذي تكلَّموا. وَوَاحِد (الَّذِي) : اللَّذ "[5] . وقال ابن قتيبة في قولهم : (الذي) هناك لغة أخرى وهي : اللّذ بلا ياء ، فمن ثنّى على هذه اللغة قال : (اللّذا) في الرّفع ، و(اللّذي) في النّصب والخفض ، أمّا (اللذي) في الجمع كما كان واحده ، وهو اسم لا يدخله الإعراب وحُذفت النّونُ من تثنيته وجمعه [6] .

1- يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : 1 / 462 .

2- بعض من أرجوزة مجهولة القائل . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 9 / 357 .

3- يُنظر الرّوض الأنف للسهيلي وهذه الرّواية لا شاهد فيها لأنّه استبدل الذين بـ(الأولَى) : 3 / 183 .

4- يُنظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : 2 / 662 .

5- تهذيب اللغة للأزهري : 15 / 32 .

6- يُنظر اللآلي في شرح أمالي القالي لعبد الله البكري : 1 / 35 .

كما استشهد الخليل بقول الشّاعر :

الحافِظُو عَوْرَةَ العشِيرَةَ لا * يأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطَفُ** [1]

الشّاهد فيه :"حذف النون من "الحافظين" تخفيفاً، لطول الاسم، ونصب ما بعده، على تقدير: ثبات النون ، والخفض جيد، وكلاهما عربي "[2].

وذكر سيبويه أنّ النّون لم تُحذف للإضافة ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ ؛ ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُة [3] .

وتبعَ المبرّدُ سيبويه فيما ذهب من أنّ علّة حذف النّون طول الاسم إذ صار ما بعد الاسم صلة له ، ودليل ذلك حذفهم النّون ممّا لم يشتق من فعل ولا تجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة [4] .

وأوضح ابنُ جني أنّ الشّاعر أراد (الحافظون) إلا أنّه حذف النون تشبيها بالذين إذ كان في معناه ويدلُّ على أنّه حذفها تخفيفا لا للإضافة تركه (عورة) منصوبة ولو أراد الإضافة لجرّ (العورة) على أنّها مضاف إليه [5] .

ويرى البغدادي أنّ النّون في هذا الموضع هي نون الجمع وتُحذف للضرورة كما هنا والأصل : الحافظون عورة العشيرة ، وهذا على رواية نصب عورة . أمّا على رواية من خفضها فالنون حُذفت للإضافة [6] .

1- البيت من المنسرح نُسب في مصادرَ مختلفة لعدة شعراء وهم : قيس بن الخطيم وعمرو بن امرئ القيس الخزرجي و شريح ابن عمران ومالك بن العجلان ورجل من الأنصار . المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 5 / 48 .

2- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 1 / 167 .

3- يُنظر الكتاب : 1 / 186 .

4- ينظر المقتضب للمبرّد : 4 / 145 – 146 .

5- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 2 / 538 .

6- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 8 / 29 .

ومن شواهد الخليل في جمله كذلك قول الشاعر :

لَتَجِدَنّي بالأمير بَرّا ***وبالقناة مِدْعَساً مِكَرّا [1]

إذا غُطَيْفُ السُّلَميُّ فَرّا ***

الشّاهد كما ذكرَ الخليلُ حذفُ التنوينِ في قوله :(غطيفٌ) ؛ وذلك لالتقاء الساكنين وهذا ما ذهب إليه الأنباري بقوله : أراد (غطيفٌ) بالتنوين إلا أنّه حذفه لالتقاء الساكنين كما حُذفت نُون التوكيد لالتقاء الساكنين [2].

واستشهد الخليل في هذا الباب أيضاً قول الشّاعر :

حَيْدَةُ خالي ولَقيطٌ وعَلي * وحَاتمُ الطائيُّ وَهَّابُ المِئِي** [3]

الشّاهد : حذف التنوين من (حاتم) للضرورة ، وفيه حذف النون من (المئين) لضرورة الشعر [4].

وأوضحَ ابنُ سيدة أنّ النحويين اختلفوا في هذه المسألة فقال بعضهم : أراد جمع المائة على الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء ، كقولك : تمرة وتمر ، فكأنّه قال مائةٌ ومِئٌ ، ثم أطلقَ القافيةَ للجرّ وقال : بعضهم أراد المِيءَّ وكان أصله المَئيَّ على مثال فَعِيل ؛ لأنّ الذاهب من المائة إمّا واو وإمّا ياء ، فإن كانت ياءً فهي مِئيٌ وإن كانت واوًا انقلبت أيضًا ياءً وصار لفظُها واحدًا ثم تُكْسَر الميم وذلك ؛ لأنّ بني تميم يكسرون الفاء من فَعِيل إذا كانت العينُ أحدَ الحروفِ الستةِ وهي حروف الحلق

1- هذا الرّجز أنشده ابنُ دُريد ولم يُعرف قائله ، وهناك من نسبه إلى امرأة من بني عقيل . والمُداعَسَة : المطاعنة ورجل مِدْعَس: طَعَّان، والشّاهد حذف التنوين من " غطيف " منعاً لالتقاء السّاكنين . يُنظر المحكم والمحيط الأعظم لأبي حسن المرسي : 1 / 168 .

2- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 218 ، والإنصاف للأنباري : 2 / 665 .

3- هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة من بني عقيل تفتخر بأخوالها، وحيدة ولقيط وعلى وحاتم : أعلام والطائي: نسبة إلى طيء على خلاف القياس . يُنظر شرح شافية ابن الحاجب - للأستراباذي : 2 / 234 .

4- يُنظر شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شراب : 3 / 372 .

كقولهم شِعِير ورَحِيم فيقولون في ذلك مِيٌ ، وأصله مِئِيٌ فعلى هذا القول مِيٌّ مشدّد ويجوز تخفيفها في القافية المقيّدة [1].

ويرى أبو الحسن الورّاق أنّ هذا البيت فيه ثلاثةُ أوجهٍ :أحدهما : أن يكون وهَّاب المئين ، فحذف النّون لضرورة الشعر ، والوجه الثاني : أن يكون بناء الاسم على (فعيل) ، فكأنّه أراد : وهَّاب المئي ، وأراد بالمئي جمع مائة ؛ لأنّ (فعيلا) من أبنية الجموع ، نحو قولهم في جمع كلب : كليب ، وفي عبد : عبيد ، فحصل في آخر المئي ياء مشددة وقبلها كسرة ، وذلك مستثقل ، فحذفوا ياء (فعيل) استخفافًا والوجه الثالث : أن يكون جمع مائة ، فحذف الهاء ، كتمرة وتمر ، ثم ألحق الياء بعد الهمزة في المئي ، لإطلاق القافية [2].

كما استشهد الخليل كذلك بقول الأغلب العجلي :

جَارِيةٌ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَهْ * كَأَنَّهَا فضّةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ** [3]

وقد وردت للبيت روايات عديدة في مصادر عدة ومن هذه الرّوايات :

***** تزوجت شيخا غليظ الرقبه**

***** قباء ذات سرة مقعبه**

***** كَرِيمَةٌ أَخْوَالُها والعَصَبَهْ**

*****بَيْضَاءُ ذَاتُ سُرَّةٍ مُقبَّبَهْ** [4]

1- يُنظر المخصّص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال دار إحياء التراث العربي - بيروت – 1417هـ ــ 1996م ، ط1 : 5 / 199 .

2- يُنظر علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - 1420 هـ - 1999 م ، ط1 : 510 – 511 .

3- هو مطلع أرجوزة للأغلب العجلي يقصد به امرأة من العرب اسمها " كلبة " وكانت بينه وبينها مهاجاة وفي الأرجوزة التي منها الشاهد فحش كثير . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب :1 / 169 .

4- يُنظر المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن المرسي : 1 / 365 ، وأساس البلاغة للزّمخشري : 1 / 515 وشرح الرضي على الكافية للأستراباذي : 1 / 372 وشرح التصريح للأزهري : 2 / 219 ، وتاج العروس للزبيدي : 1 / 838 .

الشاهد في الأرجوزة قوله : "من قيس بن ثعلبة" : حيث نوّن (قيس) لضرورة الوزن، والمعروف أنّ القاعدة، إذا وقع ابن أو ابنة بين علمين في غير النداء وأريد بهما وصف العلم ، أو الإبدال منه ، فسبيل ذلك أن لا يُنوّن العلمُ قبلهما تخفيفا وتحذف همزة ابن[1] .

وبيّن ابنُ يعيش أنّهم جوّزوا في الوصف التنوينَ في الضرورة الشعريّة ، بمعنَى أنّهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوينَ وذلك إذا وقع (ابنٌ) وصفًا بين عَلَمَيْن نحوَ قول الشاعر في البيت الشّاهد [2] .

وهو ما ذهب إليه الأزهري من أنّ وقوع (ابن) بين علمين في غير النّداء وكان صفة لما قبله كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظًا ، والألف من الابن خطًا، كما في النّداء تقول: جاءني زيدُ بن عمرو، بحذف تنوين زيد، ويجوز ثبوته في الضّرورة [3] .

أمّا السيوطي فقد ذكر أنّ بعضهم اشترط في المضاف إليه (ابن) التذكير لأنّهم لا ينسبون الرجل إلى أمه فلا يحذف التنوين من مثل زيد ابن علية ، وشرط بعضهم في العلمين التنكير، وإثبات التنوين فيما اجتمعت فيه الشروطُ ضرورةً كما في الشّاهد الشّعريّ السّابق [4] .

ويرى صاحبُ الخزانة أنّ تنوين (قيسٍ) شاذ لأنّ ابن وقع بين علمين مستجمع الشروط فكان القياس حذف تنوين قيس إلا أنّه نُوّن للضرورةِ الشّعريّةِ [5] .

1- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 169 ـــ 170.
2-يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 335 .
3- يُنظر شرح التصريح للأزهري : 1 / 219 .
4- يُنظر الهمع للسيوطي : 2 / 56 .
5- يُنظر الخزانة للبغدادي : 2 / 207 .

ومن الشواهد الشّعرية في كتاب الجمل أيضاً قول أبي النجم العجلي :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَ** [1]

والشّاهد في البيت : استخدام المثنى بالألف دائما وهو قوله : (غايتاها) وحقه أن يقول : (غايتيها) واستخدام الأسماء الخمسة بالألف في قوله : (وأبا أباها) وهو في الأصل، وأبا أبيها. وكان الظاهر أن يقول : (بلغا في المجد غايتيه) بضمير المذكر الراجع إلى المجد، لكنه أنث الضمير لتأويل المجد بالأصالة [2].

ذكر الخليل إنّ أبا أباها هي لغة في من يكره أن يكون الاسم على أقل من ثلاثة أحرف مثل أب وفم ودم فيقول أبا وفما ودما على الأصل ، وهو مقصور مثل قفا وعصا ورحا ، فأخرجه على التمام فقال : أباها وأبا أباها ولم يقل أبا أبيها لأنّه مقصور كما تقول : رحا ، رحاها ، وقَفَا ، قَفَاها [3].

وأوضح الأنباري أنّه يُحكى عن بعض العرب أنّهم يقولون : هذا أبك و رأيت أبك ومررت بأبك من غير واوٍ ولا ألف ولا ياء ، ويُحكى كذلك أنّ بعضَ العربِ يقولون : هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك ، بالألف في حالة الرفع والنصب والجر [4] .

كما نقل ابنُ يعيش أنّه يُحْكَى أن "بَلْحارِثِ" يأتون بها على القياس مقصورةً ، فهم يقولون : "هذا أبًا وأخًا، ورأيت أبًا وأخًا [5]

ويرى ابنُ هشام أنّ الشاهد في (أبا) الثالث، وهو مضاف إليه ولم يأتِ بالياء، فأمّا الأولان فمنصوبان ، فكان الظاهر، لولا مجيء الثالث بالألف ، أنّ الألف فيها علامة النصب ، وفيه أيضًا إقامة الظاهر مقام المضمر، والأصل : أنّ أباها وأباه وفي قوله : (غايتاها) استعمال المثنّى بالألف مطلقًا وقد نسب الكسائي ذلك لبعضٍ

1-البيت من الرجز نُسبَ لأبي النجم العجلي ، وإلى رؤبة بن العجاج ، ونُسب كذلك إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن . يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 169 .

2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 3 / 314

3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 219 .

4- يُنظر أسرار العربيّة للأنباري : 1 / 61 - 62 .

5- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 155 .

من العرب ، وأنكرَ المبرّدُ جوازَ ذلك في كلامٍ أو شعرٍ ، وهو محجوج بنقل الأئمة كأبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسن والكسائي [1] .

أمّا الأزهري فيرى أنّ (أبا) الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابةً عن الفتحة ، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بفتحةٍ مقدّرةٍ على الألف ، والشاهد في (أباها) الثالث إذ هو نص في القصر ؛ لأنّه مضاف إليه فهو مجرور بكسرة مقدّرة على الألف ، وإلا لجُرَّ بالياء[2] . كما استشهد الخليلُ بقول الحصين بن الحمام :

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا * وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا[3]

والشاهد فيه كما نقل ابنُ يعيش عن المبرّد أَنَّ أصل "الدم" (فَعَل) بتحريك العين ولامه ياء محذوفة بدليل أنَّ الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله : (الدّما) بفتح الدال فاعل (يقطر) ، والضمة مقدرة على الألف ؛ لأنّها لام اسم مقصور[4] .

قال الخليل : قولهم : الدما ومحله الرّفع لأنّهم يكرهون أن يكون الاسم على حرفين فقال دما ، وهو مقصورٌ ، ويقولون : دما ودم وأبا وأب والدليل على ذلك ؛ أنّهم إذا ثنّوا قالوا : دموان وأبوان يردّونه إلى أصله[5] .

وبيّن الفارسي أن البيت يُروى : نَقْطرُ الدّما بالنّون أي : من جراحنا لغيرنا والجيد أن يكون "على أعقابنا يقطر الدما" [6].

1- يُنظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام : 1 / 58 .
2- يُنظر شرح التصريح للأزهري : 1 / 76 .
3- البيت من الطويل للحُصين بن الحُمام المُرّي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 7 / 64 .
4- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 206 .
5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 220 .
6- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي : 1 / 627 .

وعلّل العُكبري حذف الياءُ من دمٍ ، وأوضح أنّ أصله دَمْيٌ ؛ لقولهم في التثنية دَمَيان وقال بعضهم : دَمَوان وقالوا في الفعل دَمِيت مَدْمي وهو محتملٌ الأمرين والأكثرُ الياء وقد جاءَ في الشَّعر دمًا مثلُ عَصَا مقصورًا متممًا [1] .

وذكر الزّبيدي أنّ الشّاعر في قوله : (الدما) أَخْرَجَه على الأَصلِ . ولا يَلْزمُ على هذا قَوْلهم : (يَدْيانِ) ، وإن اتَّفَقُوا على أنَّ تَقْديرَ يَدٍ فَعْلٌ ساكنَة العَيْن ؛ لأنَّه إنَّما ثُنِّيَ على لُغَةِ مَنْ يقولُ لِلْيَدِ : (يَدَا) ، وهذا القَوْل أَصَحّ . والقَوْلُ الثَّاني : إنَّ أَصْلَه دَمَوٌ بالتَّحْريكِ ، وإنَّما قالوا : دَمِيَ يَدْمَى لحالِ الكَسْرة التي قَبْل الياءِ كما قالوا رَضِيَ يَرْضَى وهو مِنَ الرِّضْوان ؛ وبعضُ العَرَبِ يقولُ في تَثْنِيَتِه دَمَوانِ "[2] .

ويقول حسّان بن ثابت :

لنا الجَفَناتُ البيْضُ يَلْمَعْنَ بالضُّحى * وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا** [3]

الاستشهاد كما يرى بعضُ النحاة في قوله : (الجفنات) حيث جمعت بالألف والتاء في القلة، وأما في التكثير فقد اطرد جمع مثل هذا البناء في الكثرة على: فِعال كالجفان ونحو ذلك [4].

قال سيبويه إنّ ما كان على فعلةٍ إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين كقولك : قصعةٌ وقصعاتٌ ، وصحفةٌ وصحفاتٌ ، وجفنةٌ وجفناتٌ [5] .

وبيّن المبرّدُ أنّ كلَّ اسمٍ إذا جمعته بالألف والتاء حرّكت أوسطه لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة وتكون فرقًا بين الاسم والنّعت وذلك قولك في طلْحة : طلحات ، وفي جفْنة جفَنات ، وفي صفْحة صفَحات [6] .

1- اللباب للعُكبري : 2 / 376 – 377 .
2- تاج العروس للزّبيدي : 38 / 63 .
3- البيت من الطويل لحسّان بن ثابت الأنصاري . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 7 / 60 .
4- يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني : 4 / 2043 .
5- الكتاب : 3 / 578 .
6- المقتضب للمبرّد : 2 / 188 .

ومن شواهد الخليل كذلك قول الشّاعر :

لَو أَنَّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ***جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبرِ اليَقِينِ [1]

والشّاهدُ فيه قوله : (الدّميان) حيث أتى بمثنى الدّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرّر أنّ التّثنية والجمع يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء (الدّميان) بالياء يدلّ على أنّ اللاّم المحذوفة من (الدّم) كانت ياءً ، وهي مسألة خلافيّة بين النُّحاة؛ لأنّ بعضهم يقول: أصلُ اللاّم المحذوفة من (الدّم) واو؛ بدليل أنّهم ثنّوه فقالوا: (دموان) وبعض العرب يقولون في تثنيته: (دمان) ؛ فلم يردّوا اللاّم [2] .

ذكر المبرّد : " فأَمّا (دم) فهو (فَعَل) يدلُّك على ذلك أَنَّك تقول دمِي يَدْمَى فهو دَمٍ فهذا مثل فرِق فرَقا وهو فرِق وحذِر حذَرا فهو حذِر ، فدَم إِنَّما هو مصدر مثل البطر والحذَر ، وممّا يدلُّك على أَنَّه (فَعَل) أَنَّ الشاعر لمَّا اضطرّ فأَخرجه على أَصله وردّ ما ذهب منه جاءَ به متحرّكا " [3] .

وأوضح ابنُ السرّاج أنّ يَدًا تقديرُها (فَعْلٌ) ساكنةُ العينِ ؛ لأَنكَ في الجمع تقولُ : أَيدٍ وهَذَا جَمْعُ (فَعْلٍ) ولو جَاءَ شَيءٌ لا يُعلمُ ما أَصلُه لكانَ الحكمُ فيهِ أَنْ يكونَ فِعْلاً ساكنَ العينِ لأَنَّ الحركةَ زيادةٌ والزيادةُ لا تثبتُ إلاّ بدليلٍ [4] .

أمّا أبوالحسن الورّاق فقد بيّن أنّك " تقول في يد : يدوي ، وإن شئت : يدي وفي غد : غدوي ، لأنّ هذه الأسماء لا تُستعمل في التثنية ، تقول : يدان ، ودمان وغدان ، وإنّما تُردّ المحذوفات منها في الشعر " [5] .

1- البيت من الوافر، وقد نسب لعدة شعراء منهم : المثقّب العبديّ ، وعلي بن بدّال . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 8 / 265 .

2- يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 665 .

3- المقتضب للمبرّد : 1 / 231 .

4- يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 3 / 324 .

5- علل النحو لأبي الحسن الورّاق : 552 .

ويرى الأنباري أنّ مثل هذه الألفاظ من ذوات الواو إلا أنّهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما لأنّ الحركات تستثقل على حرف العلة فحذفوه طلبًا للتخفيف وفرارًا من الاستثقال فبقيت يد ودم [1] .

وقد استشهد البغدادي بقول العرب في تثنية دم على أنّه (دمان) حيثُ أنّهم لم يردّوا اللام كما قالوا في تثنية يدٍ يدان ، والوجه أنْ يكونَ العملُ على الأكثر ، وكذلك حكى قومٌ دموان . والأعرف فيه الياء وعليه أنشدوا : **جَرَى الدَّمَيانِ** ... [2]

وفي هذه المسألة أيضاً اشترط عبّاس حسن أنّ ما لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم ، ابن ، يد ، دم ، غد ، فم سنة ؛ فنقول في هذه الحالة :(اسمان ابنان ، يدان ، دمان ، غدان ، فمان) كما تقول : اسمه ، ابنه يده ، دمه ، غده ، فمه ، وشذّ أن نقول : فموان[3] .

ومن شواهد الخليل كذلك قول الفرزدق :

هما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا * على النابحِ العاوِي أَشَدَّ لجَامِ** [4]

والرّواية الثانية لعجز البيت قوله : *** **على النّابِحِ العاوِي أَشَدّ رجام** [5]

الشاهد في البيت : الجمع بين البدل والمبدل منه وهما الميم والواو في (فمويهما) وزعموا أنّ الميم في (فم) بدل من الواو في (فوه) فإذا رجعت الواو، كان يحسن أن تحذف الميم . وقولهم : هذا الحرف مبدل من ذاك أمر فرضي وليس وصفا لواقع ، والأحسن أن تقول : إنّ الفم ، هي لغة ، وأنّ (فو) لغة وأن (فمو) تُعدّ لغة. هي الأخرى [6] .

1- يُنظر الإنصاف للأنباري : 1 / 359 .
2- يُنظر الخزانة للبغدادي : 7 / 457 – 458 .
3- يُنظر النحو الوافي لعبّاس حسن : 4 / 614 .
4- البيت من الطويل للفرزدق . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 7 / 276
5- يُنظر سر صناعة الإعراب لا بن جني : 1 / 417 .
6- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 3 / 172 .

وبيّن سيبويه أنّ قوله (فم) ذهبَ من أصله حرفان ؛ لأنّ الأصل فوهٌ فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو: ميمِ دمٍ تثبت في الاسم في تصرّفه في الجر والنّصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن ردّ إلى دمٍ اللام ردّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ [1] .

ويرى العُكبري أنّ البيت الشاهد فيه قولان : أحدهما أنَّه جمعَ بين البَدل والمبدلَ ومثلُ ذلك جائزٌ في البدَل دونَ العِوَض فوزنه الآن (فمع) ، والقولُ الثَّاني أنَّ الميمَ بَدَلٌ من الياء التي هي لامُ الكلمةِ ثم قدَّمتها على العين فوزنه الآن (فَلْع) وفيه بُعْدٌ ؛ لأنّ الميمَ لا تُشْبه الهاء إلاَّ أنَّها في الجُمْلةِ من حروفِ الزيادة وفيها خَفَاءٌ فساغَ له أن يُبْدِل منها حرفاً أبينَ منها يُشْبه ما يشبهها وهو الواو [2] .

وفي تعليقه على البيت الشّاهد ذكر أبوحيّان الأندلسي أنّ التثنية على اللفظ هي القياس ؛ لأنّ الأصل أن لا يُغيّرَ المفردُ لا في المذكر ولا في المؤنث ، ألا ترى أنّهم قالوا : (ذوات) ؟ ولو ردّوا لقالوا: (ذويات) [3] .

كما أوضح الدماميني أنّهم قالوا في ذات : ذاتا على اللفظ ، وهو الأقيس لقولهم في المذكّر: ذوا مال ، لا ذويا ، (وذواتا) على الأصل، وهو الكثر [4] .

وقد يُثنّى ما هو جمع ، مثل : مرّ بنا إبلان أسودان وغنمان ، قال تعالى : ﴿**أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا** ﴾ [5] ، ولم يقل : كنّ وهي سبع سماوات ، وسبع أرضين [6] .

1- يُنظر الكتاب : 3 / 365 .
2- يُنظر اللباب للعُكبري : 2 / 329 ــ 330 .
3- يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 2 / 74 .
4- يُنظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني :1 / 283 – 284 .
5- سورة الأنبياء : من الآية (30) .
6- يُنظر ليس في كلام العرب : 1 / 340 - 341 .

كما استشهد الخليل في هذا المبحث كذلك بقول ضمرة النهشلي :

فإن أَذْكُرَ النَّعْمانَ إلاّ بصالحِ * فإنَّ له يُدِياً علي وأَنْعَماَ** [1]

ووردت للبيت روايةٌ ثانيةٌ وهي قوله :

فلَنْ أَذْكُرَ النَّعْمانَ إلاّ بصالحِ * فإنَّ له عِنْدِي يُدِياً وأَنْعَماَ**[2]

والشاهد فيه قوله: (يُديا) جمعًا شاذّا ليد بمعنى المعروف أوالعطيّة [3]

أوضح القيسي أنّ (يدًا) كلمة نادرة ، وذلك أنّ الفاء منه ياء، والعين دال واللام أيضاً ياء ، يدلّك على ذلك قولهم : يديت إليه ، فظهرت اللام الساقطة من (يد) في اشتقاق الفعل ، كما ظهرت الواو المحذوفة، من (غد)[4]، في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ** ﴾ [5].

وقد بيّن التوحيدي أنّ ما جاء من الجمع على فعيل : كلب وكليب ، وعبد وعبيد وطس وطسيس ، ويد ويدي ، وأنشد : ...البيت [6] .

قال البغدادي : " فإن شئت جعلت اليدي بالفتح على جهة عصي وعصي وتركت ضم أولها أو كسره لثقل الضم والكسر في الياء . وإن شئت جعلته جمعًا مفتعلاً مثل عبد وعبيد وكلب وكليب ومعز ومعيز . ويقال : قد يديته أي : أصبت يده وقد يدي من يده إذا شلّ منها "[7] .

1-البيت من الطويل لضمرة بن ضمرة النهشلي وبعض المصادر نسبته للأعشى وأخرى للنابغة . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 344 .

2- يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 7 / 85 .

3- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 344 .

4- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 2 / 798 .

5- سورة آل عمران : من الآية (121) .

6- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي : 9 / 186 .

7- يُنظر الخزانة للبغدادي : 7 / 452 .

واستشهد الخليل كذلك بقول الآخر :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عند محلّم ٍ * قد تَمْنَعانِكَ أنْ تذِلّ وتُضْهَدا** [1]

والشّاهد في البيت أنّ (يديان) مثنى (يدا) بالقصر، فلما ثُنّيت قلبت ألفها ياء، كفتيان في مثنى (فتى) ؛ لأنّ أصلها الياء ، فإنّ التثنية من جملة ما يردّ الشيء إلى أصله وإنّما قُلبت في المفرد ألفا لانفتاح ما قبلها ، وتقلب واوا في النسبة إليها عند الخليل وسيبويه ، فيقال يدويّ ، وبعض العرب تقول لليد (يدا) مثل (رحا) والرّحا ، يائية وواوية ، يُقال: رحيان، ورحوان [2].

قال الخليلُ : "ويقولون لا أبا لك أي : لا أب لك ، هذه لغة من يكره أن يكون الاسم على حرفين ، وأمّا من يقول أب ويثنّي ويُجمع على الناقص فيقول أب وأبان وأبين" [3].

وذكر الرّضي أنّ (غد) ، و(يد)، و(دم)، ممّا لم تُرجع لامه في الإضافة، فلا ترجع أيضا في التثنية يقال: دمان ويدان ، وأمّا يديان كما ورد في البيت فعلى لغة من قال في المفرد : يدى، كرحى ، وقد جاء كذلك دميان ودموان [4].

ويرى الشّاطبي أنّ الحكم في النسب هو جواز الوجهين ، فتقول مثلاً في يدٍ: يدِيٌّ ويدَوِيٌّ ، وإن كانت العرب قد قالت : يدَيَان ؛ لأن يديان شاذٌّ نادرٌ ، وفي دمٍ : دميٌّ ودَمَويٌّ، وإن قالوا: دَمَيَان [5].

1- البيت من الكامل مجهول القائل رغم تداوله بين النحاة . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 2 / 208 .

2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 306 .

3- الجمل في النحو للخليل : 222 .

4- يُنظر شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 3 / 356 .

5- يُنظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي : 7 / 547 .

ومن شواهد الخليل كذلك قول قصي بن كلاب :

فمن يك سائلاً عنّي فإنّي * بمكّةَ مَوْلِدي وبها رَبِيتُ**

وقد رَبِيَتْ بها الآباءُ قبلي * فما شُنئتْ أَبِيَّ ولا شُنيتُ** [1]

وروايةُ عجُزِ البيت في بعض المصادر **قوله :*** فما شئتْ أبيَّ ولا شُئيتُ**[2].

والشاهد في البيت قوله : (أبيّ) فإنّها جمع (أب) على (أبين) فلمّا أضافه إلى الياء أسقط النّون للإضافة [3]

أراد أبين ، لأنّه نوى الجمع الناقص وعندما أضاف إلى الياء أسقط النّون في هذا الموضع بسبب الإضافة [4] . كما استشهد الخليل بقول أبي ذؤيب الهذلي :

فأجبتُها أنْ ما لجسميَ أنَّهُ * أودَى بَنِيَّ من البلادِ فودَّعوا**

أوْدَى بَنِيَّ فأعْقَبونِي حَسْرَةً * بعد الرُّقادِ وعَبْرَةً ما تُقْلِع**[5]

الاستشهاد في البيت قوله : (بَنِيَّ) حيث قُلبت واو الجمع فيه ياءً ، ثم أُدغمت الياءُ في الياءِ لأنّ أصله بنون ، فلمّا أضيفت إلى ياء المتكلم سقطت النّون ، فصار: بنوي فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً ، وأُدغمت الياء في الياء، فصار (بني) بضم النون ، ثم أبدلت من ضمة النون كسرة لأجل الياء فصار (بنيَّ) [6] .

وقولهُ : (فأَعْقَبونِي) مُخالِفٌ للألفاظ المُتَقَدِّمة و لكن مُوافِقٌ لها فِي مَعْنًى ولَعَلَّهما لُغَتَان [7] ، وأوضح ابنُ هشام أنّ ياء المنقوص والمثنّى والمجموع تُدغم في ياء الإضافة كقولك : رأيتُ ابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وَتَقْلَبُ واو الجمع ياءً ثم تَدْغَمُ [8] .

1- البيتان من الوافر لقصي بن كلاب . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 1 / 519 .
2- يُنظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : 1 / 55 .
3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 223 .
4- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 222 .
5- البيتان من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدةٍ عينيةٍ طويلةٍ . يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني : 3 / 1392 .
6-يُنظر المصدر السّابق : 3 / 1395 .
7- يُنظر كتاب العين للخليل : 1 / 179 .
8-يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: 3 / 197 .

ومن شواهد الرّجز في هذا المبحث قول الشّاعر :

فَإنْ أوْدَى لَبِيْدُ * فَقَدْ أوْدَى عَبِيْدُ** [1]

ومن شواهد الخليل أيضاً قول سعيد بن قيس :

وإنَّ لَنَا أَبا حَسَنٍ عَلِيًّا * أَبٌ بَرٌ ونحنُ له بَنِينُ** [2]

وهناك رواية ثانية للبيت وهي :

وَكَانَ لَنَا أبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ * أَباً بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ** [3]

الشّاهد في قوله: (بنين) حيث أجراه الشاعر مجرى غسلين ، فأجرى الإعراب على النون حيث رفعها ؛ لأنّها خبر عن قوله ونحن ، والقياس أن يقول : له بنون [4] .

قال الخليل : " جعل النّونَ حرفَ الإعرابِ لذهابِ الألف واللام مع البنية وكان الأصل فيه بنون " [5] .

وأوضح ابنُ سيدة أنّ الجمع بالواو والنّون له مزية على غيره من الجموع لذلك جُعل عوضًا من المحذوف ، واعلم أنّ عشرين ونحوها ربّما جُعِلَ إعرابُها في النّون وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر فإذا جعل كذلك ألزمت الياء ؛ لأنّها أخفُّ من الواو كما فعلوا ذلك في سِنين إذا جعلوا إعرابها في النّون قالوا : أتَتْ عليه سِنينٌ [6] .

ويرى ابنُ فرحون المدني أنّه يجري في (بنين) ما جَرى في (السنين) ، تقول: هذه بنينٌ ، ورأيتُ بنينًا [7] .

1- البيت من الرّجز وهو بلا نسبة في الجمل ولم يجد الباحث له أيّ أثر في المصادر والكتب المُتاحة ، ولم يعلّق عليه صاحب الجمل . يُنظر الجمل في النحو للخليل : 223 .

2- البيت من الوافر وهو لسعيد بن قيس الهمداني . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 8 / 141 .

3- يُنظر العدة في إعراب العمدة لابن فرحون : 1 / 299 .

4- يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني : 1 / 206 .

5- الجمل في النحو للخليل : 223 .

6- يُنظر المخصّص لابن سيدة : 5 / 197 .

7- يُنظر العدة في إعراب العمدة لابن فرحون المدني : 1 / 299 .

وذكر البغداي في هذه المسألة أنّ الوجه إجراء جمع السلامة وما يجري مجراه مجرى المفرد ولذلك ثبتت النّون في حال الإضافة [1] .

كما استشهد الخليل بقول الشّاعر :

يوم لا ينفعُ البنين أبيهم * لا ولا الأمهات هنّ سواء** [2]

الشّاهد عند الخليل قوله : (أبيهم) في معنى آبائهم [3] .

ويقولون أيضا مررت بالبنين ورأيت البنين وهؤلاء البنين فقلبت الواو ياءً في حالة الرّفع ؛ لأنّه لا يكون رفعان في بنية [4] .

ومن شواهد الخليل كذلك قول الفرزدق :

إنّي لأبْكِي على ابني يوسفٍ أبَدَاً * ومثلهما في الدين يُبْكيني**[5]

ما سدّ حيٌّ ولا ميْتٌ مسَدَّهُما * إلا الخلائِفُ من بعْدِ النبيين**

وقد ورد البيت الأول في مصادرَ أُخرى بغير الرواية التي أوردها الخليل في الجمل وهي :

إنّي لَباكٍ على ابني يوسفٍ جزَعاً * ومثلُ فقدِهما للدين يُبْكيني**[6]

الشّاهد قوله : (إلا الخلائف من بعد النبيين) فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، حيثُ جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع نحو : أفلس ومساجد وكلاب فإعراب هذا كإعراب الواحد، وقد جوّزوا ذلك ؛ لأنّ الجمع يكون على أبنية شتّى والجميع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ؛ لأنّها ضربٌ واحدٌ لا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً كما يكون الجمع أكثر من الجمع [7] .

1- يُنظر الخزانة للبغدادي : 8 / 60 .
2- البيت بلا نسبة في الجمل ولم أجده في معظم كتب اللغة والأدب .
3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 223 .
4- يُنظر المصدر السّابق : 224 .
5- البيتان من المنسرح للفرزدق ، يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 8 / 272 .
6- يُنظر شرح أبيات المغني للبغدادي : 6 / 80 .
7- يُنظر المصدر السابق ، 6 / 81 .

وقد ذكر الخليل أمثلةً لهذه اللغة ومن ذلك قولهم : مررت بالزّيدينِ ، ورأيت الزّيدينَ وجاء الزّيدينُ[1] .

وبيّن المبرّدُ أنّه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عددًا، كما يكون الجمع أكثر من الجمع فمما جاء على هذا المذهب قولهم : هذه سنينٌ ، وهذه عشرينٌ [2] .

ويرى ابنُ جني أن هذا جمعٌ على الصّحة لا محالة فكُسرت نونُ الجمع في هذه الأشياء ضرورة وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية [3] .

وأوضح البغدادي حال النّون في كلمة (النبيين) فقال : ليست حرف إعراب ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم ، وإنّما هي حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنّون ، وكُسرت على أصل حركة التقاء الساكنين ولم يفتح كما يفتح نون الجمع ؛ لأنّ الشاعر اضطرّ إلى ذلك لئلا تختلف حركة الرّويّ في سائر الأبيات[4] . واستشهد الخليل كذلك بقول الحطيئة :

جَزاكِ الله شَرّاً من عَجوزٍ * ولَقّاكِ العُقُوقَ من البَنينِ** [5]

فَقَدْ سُوطت أمرَ بَنيكَ حتّى * تَرَكْتِهِمُ أَدَقَّ من الطحينِ**

لِسَانُكِ مِبْرَدٌ إذ لست تبقي * وَدَرُّكِ دَرُّ جَاذبَةٍ دَهِينِ**

والرّواية الثّانية التي أوردها الأصفهاني في أغانيه قوله :

فقد مُلِّكتِ أمرَ بنيك حتى * تركتِهِمُ أدقَّ من الطَّحينِ**

لسانُكِ مبْردٌ لا خيرَ فيه * ودَرُّكِ دَرُّ جاذبةٍ دَهِينِ** [6]

الشّاهد عند الخليل كسر النّون في قوله : (البنين) وهذا وجهه وقياسه [7] .

1- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 224 .
2- يُنظر الكامل في اللغة والأدب للمبرّد : 2 / 81 .
3- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 2 / 629 .
4- يُنظر الخزانة للبغدادي : 8 / 68 .
5- هذه الأبيات من الوافر وهي منسوبة للحطيئة يهجو فيها أمّه والدَّهِينُ من الإبل : القليلة اللبن التي يمرى ضرعها فلا يدر قطرة : والشّاهد فيها : كسر النّون في قوله : " البنينِ " . يُنظر المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن المرسي : 4 / 265 ، والجمل في النحو للخليل : 225 .
6- يُنظر الأغاني للأصفهاني : 2 / 154 .
7- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 225 .

ذكر ابنُ يعيش أنّ من العرب من يجعل إعرابَ ما يُجمع بالواو والنون في النون، ويكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقصٍ لحِق ويلزم فيه الياءُ، فتقول: "هذه سِنِينٌ" و(رأيت سنينًا)، و(مررت بسنينٍ) ، وجاز إعرابُ النون في هذا الضرب من الجمع؛ لأنّ النون فيه قامت مقامَ الحرف الذاهب، فجعلوها من كلام الكلمة. وألزموه الياءَ ليصير نظيرَ (غِسْلِينٍ) ونحوه من الأسماء المفردة، و(غِسْلِين) ،(فِعْلِينٌ) من الغُسالة ، وأجاز أبو العباس المبرّد التزامَ الواو، فيكون مثلَ (زَيْتُونٍ) [1] .

وبيّن الأزهري أنّ هذه لغة بني عامر، فإنّهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء ؛ لأنها أخف عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات[2] .

وبحسب ما ذُكر فإنّ هذه النّون التي تلحق أواخر بعض الكلمات كالبنين والنبيين والزيدين كانت للنحاة آراء مختلفة فيها فهناك من اعتبرها نون إعراب والآخر اعتبر هذه الألفاظ ومثيلاتها تعرب بالحركات ويرى آخرون أنّها لغة تخصّ بعض القبائل وهذا ما أرجّحه .

1- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 227 – 228 .

2- يُنظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري : 1 / 88 .

الخاتمة

الحمد لله الذي جعل لكل بداية نهاية ، ولكل عمل وسيلة وغاية ، ونسأل الله حسن الخاتمة في الدنيا والآخرة .

وبعد هذه الرحلة الممتعة مع سِفر عظيم لعالم جليل ، من أئمّة النّحو واللغة حيثُ تعرّفنا من خلال كتابه الموسوم **بـ(الجمل)** على طريقة هذا العالم وأسلوبه الذي اتّبعه والأشعار التي استشهد بها ، وحاولتُ من خلال صفحات هذه الأطروحة أن أجمع ما استدلّ به الخليل من شواهدَ شعريّةٍ ليثبت به قواعد اللغة ، ومن خلال ما تقدّم ذكره في هذه الصفحات التي بين أيدينا وبعد الغوص في هذا السِّفر الرائع والاطّلاع على ما احتواه من مسائلَ تهمُّ النّحو واللغة يمكن لي أن أخرج بالنتائج الآتية :

1-استشهدَ الخليلُ في كتاب الجمل بأكثرَ من ثلاثمائةٍ وسبعةٍ وثمانين بيتًا من الشّعر بما في ذلك أبيات الرّجز وأنصاف الأبيات .

2-بعضُ الشواهد الشعريّة التي استشهد بها الخليل في جمله كان لها أكثر من رواية للبيت الواحد في مصادر أُخرى ، بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الشواهد كانت مجهولة القائل وأُخرى نُسبت إلى أكثرَ من شاعرٍ.

3-كتاب الجمل اختلف العلماء في نسبته إلى الخليل ، فمنهم من رجّح نسبته إلى الخليل ، وبعضهم الآخر رجّح نسبته إلى ابن شُقير وهناك من نسبه إلى رجلٍ من عمان اسمه أحمد بن مانع ، وظاهرة الخلاف السّائد بين العلماء في نسبة المؤلّفات إلى أصحابها لم تقتصر على كتاب الجمل أو على الخليل فقط وإنّما كانت ظاهرة انتشرت في فترات زمنية مختلفة فالخليل نفسه لم يسلم من هذه الظاهرة عندما شكّك البعضّ في نسبة كتاب العين له ، وأسباب هذه الظاهرة كما يرى الباحث قد تكون متعمّدة لترجيح كفة عالمٍ على آخرَ لهدفٍ معيّن ، وقد تكون لدوافعَ أخرى كعدم معرفة صاحب الكتاب فعلاً .

4–من عيوب الشّعر العربي اختلاف الرّواية في البيت الواحد فعندما قارنت رواية الخليل للشاهد الشعري وجدتُ بعض الروايات في مصادرَ غير كتاب الجمل تختلف عمّا أوردهُ الخليل بل وجدت ثلاث رواياتٍ لبيتٍ واحدٍ ، وهذه الظاهرة بحسب ما أراهُ قد تُضعف من الشّاهد وتجعله محل شك.

5– بعض شواهد الخليل تضاربت في الاستدلال بالقاعدة على ما هو متعارف عليه عند باقي النحاة فمثلا في باب التحذير أورد الخليل قول الشّاعر مسكين الدّرامي :

أَخاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أَخا لَهُ * كساعٍ إلى الهَيْجاء بِغَيْرِ سِلاَحِ**

مع العلم أنّ الكثير من المصادر أوردت البيت السّابق على أنّه إغراء والتّقدير : ألزم أخاك ، وهو ما أرجّحهُ لتطابق المعنى مع أسلوب الإغراء وهذا يعود بحسب ما أراهُ إلى عدم الدقة في النقل من النسّاخ أنفسهم .

6–كان الخليلُ أيضًا أحد النّحاة الذين استعملوا مصطلح الفعل بأكثرَ من دلالة إضافة إلى الدّلالة المعروفة والمشهورة بين جميع النّحاة ومن بين الدلالات التي استعملها كان يقصد بها اسم الفاعل.

7– في قول الشّاعر : **يا خالد المقتول لا تقتل *****

وقول الآخر : **إن فِيهَا أَخِيك وَابْن هِشَام *** وَعَلَيْهَا أَخِيك والمختارا**

علّق بعضُ النحاة على هذين البيتين اللغزين أنّهما يُضعفان نسبة كتاب (الجمل) للخليل بن أحمد ، فقد وردا في زمانٍ لم يكن فيه ألغاز، ولم يكن الخليل يُشغل عقلَه بالألغاز حسب رأي أولئك النحاة الذين أنكروا نسبة الكتاب للخليل ؛ وحجتهم أنّ الخليل استغنى بما حفظ من كلام العرب من أهل البادية ، وأرى أنّ هذا الكلام مردودٌ على أصحابه باعتبار أنّ الألغاز والأحاجي كانت موجودة قبل الخليل بن أحمد هذا من ناحيةٍ ، أمّا الذين قالوا أنّ الخليل لم يكن يشغل نفسه بمثل هكذا أشعار وأنّ هذه النوعيّة من الأشعار ظهرت بعده فكيف يُنسبون له بحور الشعر وعَروضها ؟! .

8- إنّ استشهاد الكثير من النحاة بعبارات الخليل وأقواله في مختلف المسائل النحويّة وعلى رأسهم تلميذه سيبويه وهي نفس العبارات والآراء النحويّة التي وُجدت في كتاب الجمل كلّ ذلك يُعدُّ أدلّةً واضحةً أراها تُرجّح نسبة كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي .

9-بعضُ الأشعارِ التي استشهدَ بها الخليلُ كان يكتنفها الغموض ؛ لعدم تطابقها أو توافقها مع الأبيات الشعريّة في مؤلفاتٍ ثانية ومعظمها لم تكن مضبوطة الوزن الشعري أو الشّكل الإعرابي ، وهذا الأمر كذلك قد يكون مرجعه إلى النسّاخ والمؤلفين الذين جمعوا هذه الأشعار .

10-الملاحظ على كتاب الجمل خلوّه من التنسيق بين أبوابه فقد نجدُ عنوانًا واحدًا استشهد له الخليل بعدة أبياتٍ من الشعر ، بينما نجد عنوانًا آخرَ يستشهد له ببيتٍ واحدٍ فقط بل قد خلت بعض الأبواب من أيّة شواهدَ شعريّةٍ ، وكان الكلام فيها مقتضباً ممّا ألقَى بظلاله على كتاب الجمل وبالتّالي صفحات هذه الأطروحة التي بين أيدينا من حيث التكافؤ في تقسيماتها وتباعد عدد صفحاتها من حيث المحتوى.

11-تعدّدت في كتاب الجمل بعضُ المصطلحات المشتركة بين المدرستين الكوفية والبصْريّة منها على سبيل الذّكر لا الحصر : مصطلح الجر أو الخفض رغم أنّ الخليل يُعدّ على رأس المدرسة البصْريّة وأستاذها الأوّل .

12- هذا الكتاب موضوع البحث وإن تضاربت الآراء في نسبته فهو يحتاج إلى إعادة هيكلة وتنسيق والبحث في أبوابه وتنظيمها لأنّ هذه النسخة شابها الكثيرُ من الاختلال وعدم التنسيق والتحرّي والتمعّن في مخطوطاته حتى يخرج بالصورة التي تؤهله لخدم طلاب العلم والمعرفة .

وأخيراً هذه الدّراسة قطرةٌ من بحر ، وغيضٌ من فيض ، لذا أقترحُ الاهتمامَ أكثر بموضوع الشعر وشواهده ليتمّ إثراء المكتبة العربية ، وبالتالي إفادة الدارس والباحث

كي يصل مبتغاه ، فما وصلت إليه هذه الدراسة من نتائجَ فلن تفيَ الشّاهد الشّعريَّ حقّه ، فهي بالتأكيد دراسة أُضيفت إلى دراساتٍ سابقةٍ ، وستتلوها بعون الله دراساتُ لاحقةُ يُتمّم أصحابها ما بدأ به غيرهم ، والله أسأله التوفيق والسداد فهو نعم المولى وخير مُجيب .